



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني: سيرا على نهج الشهداء لحين تحقيق جميع أهداف شعبنا

المركز

AL-MARSAD



marsaddaily.com

السنة 32

الأحد

2025/11/23

No. : 8057

ارقام وبيانات

تثبت فوزنا في الانتخابات



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد



marsa
daily
.com

العراق واقلية كردستان

الرئيس بافل: يومُ فخرٍ واستذكارٍ للصفحات المشرقة من تاريخ نضالنا
المكتب السياسي: سيرا على نهج الشهداء لحين تحقيق جميع أهداف شعبنا
في تضحيات الشهداء تتجلى الهوية الحقيقية للاتحاد الوطني
في مقدمة خدمة المواطنين والدفاع عن أرض كوردستان للابد
الاتحاد الوطني قدم الشهداء في جميع مراحل النضال
يوم رمزي للمقاومة وتجسيد شامخ لكرامة الإنسان الكوردي
عباس عبدالرزاق: يوم الشهيد... ذاكرة الدم والكرامة في تاريخ الاتحاد الوطني
الرئيس بافل: نعمل بكل حرص على توحيد الجهود الوطنية
مع تشكيل حكومة باستطاعتها حل المشاكل العالقة
لطيف نيرويي: الارقام والبيانات تثبت فوزنا في الانتخابات
محادثات في العاصمة بغداد لتعزيز الشراكة والتعاون بين القوى الوطنية
مهرجان كلاويز الدولي يختتم دورته الـ 28 بنجاح
محمد شيخ عثمان : كلاويز بين الذكاء الاصطناعي والهوية الثقافية
رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء: ضرورة تشكيل الحكومة ضمن التوقيتات الدستورية
رئيس الجمهورية يستقبل المعزين بوفاء شقيقه

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

-نتائج الانتخابات بانتظار التوافقات وفي ظل سياق خارجي متوتر
-الفقر في العراق.. مأساة في بلد الثراء

المرصد التركي و الملف الكردي

لجنة التضامن البرلمانية تقرر ارسال وفد إلى إيمرالي
بيان : خطوة تاريخية في محادثات السلام
صلاح الدين دميرتاش : التركيز يجب أن يبقى منصبا على مسار السلام
قراءة في قرارات اللجنة البرلمانية بشأن التوجه إلى إيمرالي
جون بولتون: استمرار المسيرة السلمية في تركيا سيفيد الجميع

المرصد السوري و الملف الكردي

قائد "قسد" و شيخ مشايخ شمر: أهمية الشراكة بين مختلف المكونات
قائد قسد: على المجتمع الدولي منحنا الفرصة مثل الشرع
أمام سوريا فرصة واحدة فقط للعودة إلى المسار الصحيح
أمريكا وهندسة التوازنات في سوريا عبر استراتيجية "الضم والدمج"

المرصد الإيراني

«الوكالة الذرية» تلزم إيران كشف مصير مخزون اليورانيوم
هدى رزق: استراتيجية إيران مع متغيرات الحرب في المنطقة

رؤى و قضايا عالمية

فورين افيرز: مسار جديد نحو أمن الشرق الأوسط
عن خطة السلام "السريّة" لإنهاء الحرب في أوكرانيا
الاخيرة : الغرور السياسي بمنطق: إما ألعب او افسد اللعبة



يومُ فخرٍ واستذكارٍ للصفحات المشرقة من تاريخ نضالنا

«يوم شهيد الاتحاد الوطني هو يومُ فخرٍ واستذكارٍ للصفحات المشرقة من تاريخ نضالنا الكورديتي، وهو بالنسبة لنا مناسبة استحضار للتضحيات التي قدّمها الاتحاد الوطني بدماء شهدائه في سبيل الحركة التحررية الكوردية، خدمةً لتحقيق الأهداف السامية لشعبنا.

إنّ الاتحاد الوطني، وباعتزاز كبير، يحيي اليوم ذكرى جميع شهدائنا الذين أوصلوا كوردستان إلى ما هي عليه اليوم بدمائهم.

لم ننس أَلَم ومعاناة عوائل شهدائنا الأبطال على مدى السنوات الماضية. كما أن جهودنا في بناء مستقبل أفضل وخدمة شعبنا العزيز هي تعبير عن وفائنا وإخلاصنا للشهداء وللقيم العليا التي قدموا أرواحهم الطاهرة من أجلها.

الرحمة لأرواح شهداء الاتحاد الوطني وجميع شهداء نضال شعبنا التحرري».

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١١/٢١



سیرا علی نهج الشهداء لحن تحقيق جميع أهداف شعبنا

يوم شهيد الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الشهادة على التاريخ المستمر المليء بالتضحيات، يوم نهج (عش قليلا ولكن بإباء) والذي سار عليه الشهداء (شهاب الشيخ نوري وجعفر عبدالواحد وأنور زوراب) وكانوا في طليعة قافلة التضحية والفداء والشهادة. سجل النضال المتواصل للاتحاد الوطني والثورة الجديدة لمدة ٥٠ عاماً زاهر بالتضحيات، إذ لم يمر يوم إلا وقدم فيه الاتحاد الوطني نخبة من الشهداء فداء للأمة والديمقراطية وحرية الوطن.

واليوم في هذه الذكرى، ننحني إجلالاً وإكباراً لرفاقنا في النضال والخنادق، الذين توجهوا الى منصات الاعداد وهم يرددون الاناشيد والشعارات، وفي خنادق الدفاع وضعوا صدورهم بكل بسالة امام رصاصات الاعداء ووهبوا حياتهم للشعب والوطن ونؤكد المضي على نهجهم النضالي.

**الواجب يحتم علينا تسخير
جهودنا لتحسين الوضع المعيشي
لعوائل الشهداء و ابناء كوردستان**

ألبوم شهداء الاتحاد الوطني، منذ بدء النضال، ولحين تطور نضال البيشمركة وحتى انتفاضة شعب كوردستان وعملية تحرير العراق ومواجهة تنظيم داعش الارهابي ومن على شاكلتهم، يروي لنا تاريخاً مفعماً بالأمجاد والشموخ، أملنا الا يضطر شعبنا مرة أخرى الى التضحية بالدماء، مع أن الاتحاد الوطني والكورد لن يتوانوا أبداً عن التضحية والفداء.

ولإسعاد أرواح الشهداء، نؤكد ان الواجب يحتم علينا تسخير جهودنا لتحسين الوضع المعيشي لعوائل الشهداء الابرار وجميع ابناء شعب كوردستان، وان نسير على ذلك النهج الذي قدم الشهداء ارواحهم فداء له، ونواصل النضال من أجل تحقيق جميع اهدافنا.

تحية الى أرواح وذكرى شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني وجميع شهداء شعبنا.
تحية الصمود لعوائلهم الأمجاد.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١١/٢١



في تضحيات الشهداء تتجلى الهوية الحقيقية للاتحاد الوطني

«في سجل نضال وتاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني المليء بالفخر، كان للشهداء دور عظيم، إذ أصبحوا مصدر إلهام لكل أجيال ساحة النضال.

إضافة إلى ذلك، غدا تضحيات الشهداء الهوية الحقيقية للاتحاد الوطني ومنحوه لقب حزب الشهداء. إن هذا العنوان دليل على أنه لم يبق شبر من تراب كردستان لم تُرو دماء قادة الاتحاد وبشمرته، وهذا يضعنا أمام مسؤولية كبيرة، وهي الوفاء لدماء الشهداء وتحقيق الأهداف والأحلام التي بذلوا دماءهم وأرواحهم من أجل حرية كردستان وخلاصها. لقد قدم الاتحاد الوطني الكردستاني نهراً من الدماء في سبيل الحرية ومكتسبات كردستان، ومن المهم أن يُستذكر هذا اليوم كم مناسبة وطنية عظيمة في تقويم وذاكرة شعبنا.

وفي يوم شهيد الاتحاد الوطني، نجدد الوفاء لنهج "عش قليلاً لكن بكرامة"، ذلك النهج الذي جعل قادة الاتحاد الوطني رمزاً للصمود والفداء والاستشهاد.

إن هذه المناسبة العظيمة هي فرصة لتجديد روح النضال مع جماهير الشعب، وتأكيد العهد للشهداء بأن النضال سيستمر من أجل حقوق المواطنين المشروعة والعدالة، ومواجهة سياسات التمييز والتفرد، وسنبقى دوماً خداماً لعوائل وأبناء الشهداء الأبرار.

المجد والخلود لأرواح شهداء الاتحاد الوطني، والثورة الجديدة، وكل شهداء كردستان».

رفعت عبد الله

نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٢٥/١١/٢١



في مقدمة خدمة المواطنين والدفاع عن أرض كوردستان للابد

أكد قوباد طالباني أن «النهج الذي خط بدماء وتُبل تضحيات ٢٧ ألف شهيد هو في جوهره نهج الشعب وأرض كوردستان»، مشدداً على أن «الاتحاد الوطني، الذي ما تزال كل قطرة من دماء الشهداء تنبض في جسده، لم يعرف يوماً طريق الاستسلام، وسيواصل مسيرة النضال بثبات وإباء، وفاءً لدماء شهدائه وللقيم التي استشهدوا من أجلها. وأضاف: «في يوم شهيد الاتحاد، نجدد عهدنا مع دماء الشهداء ومع ذويهم بأننا لن نحيد عن الطريق الذي رسموه، وسيبقى الاتحاد دائماً في مقدمة خدمة المواطنين والدفاع عن أرض كوردستان».



الاتحاد الوطني قدم الشهداء في جميع مراحل النضال

«في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من كل سنة، نحیی بفخر ذكری يوم شهداء الاتحاد الوطني. وفي هذا اليوم نبعث بالسلام والرحمة إلى أرواح شهداء الاتحاد الوطني وجميع شهداء طريق تحرر كوردستان، ونتمنى المجد والرفعة لعوائل وذوي شهدائنا.

لقد قدّم الاتحاد الوطني الكوردستاني، منذ تأسيسه وحتى اليوم، نهراً من الدماء في سبيل حرية كوردستان وتحررها، فقد سال دم شهدائه في معارك البيشمركة في الجبال، وفي العمليات الفدائية داخل المدن، مروراً بزنزانات النظام البعثي الفاشي، وصولاً إلى خطوط الدفاع في مواجهة إرهابيي داعش.

تمثل هذه المناسبة يوماً عظيماً في التاريخ المشرف المفعم بالسيادة والنضال الثوري الذي سطره حزب الشهداء، الاتحاد الوطني الكوردستاني. كما تتزامن مع ذكرى استشهاد القادة الأبطال الثلاثة: شهاب شيخ نوري، وجعفر عبد الواحد، وأنور زوراب. إن تاريخ الاتحاد الوطني يبرز شجاعة قياداته وبطولات بيشمركته، وقوة الاتحاد الوطني نابعة من إيمان راسخ لذا لا يسمح لأعدائه التفكير في ضعفه.

تحية إلى عائلات شهدائنا الأبرار الذين قدموا أعز ما يملكون من أجل كورد وكوردستان، ونؤكد لهم أن أبناءهم سيظلون دائماً مصدر اعتزازنا».

شيخ جعفر شيخ مصطفى

نائب رئيس إقليم كوردستان

٢٠٢٥/١١/٢١



يوم رمزي للمقاومة وتجسيد شامخ لكرامة الإنسان الكوردي

نوجه أسمى آيات الإحترام والتقدير إلى ذوي الشهداء الأبرار لحزب العزة والشرف والكرامة، الذين يمثلون رمز فخر ومجد الأمة الكوردية، وفي يوم شهداء الإتحاد الوطني الكوردستاني، ننحني إجلالاً أمام قدسية دماء أولئك الذين سلكوا درب الكرامة والحرية دفاعاً عن وطننا وشعبنا.

في هذا اليوم التاريخي المجيد، نستحضر في ضمائرنا وروحنا صفحات مشرقة من الفخر والعظمة، إذ يبقى نهج شهدائنا الخالد، المفعم بالشموخ والبرسالة، نوراً ساطعاً يبذل عتمة الأيام الصعبة ويهدي خطانا، لقد كانت تضحياتهم شعلة متقدة أنارت طريق شعبنا عبر أشد المنعطفات قسوة، ومهدت لنا حاضرنا وألقت الضوء على مستقبلنا.

يوم شهيد الإتحاد الوطني الكوردستاني هو يوم رمزي للمقاومة وتجسيداً شامخاً لكرامة الإنسان الكوردي، ونحن الذين نحمل هذا النهج، نواصل السير عليه بإيمان راسخ، محافظين على قدسيته وملتزمين بإمتداد طريقه المبارك.

إن قيادة قوات ٧٠، تؤكد في هذا اليوم الخالد إجلالها العميق وفخرها البالغ بالمسار البطولي الذي خطه شهداؤنا بدمائهم الطاهرة، وبمناسبة يوم شهيد الإتحاد الوطني الكوردستاني، تجدد القيادة عهد الوفاء والالتزام تجاه عوائل شهداء الإتحاد الوطني الكوردستاني وحزب شهداء كوردستان، إستمرارها في صون النهج الذي عبّته تضحياتهم، ذلك النهج الذي يبقى دليلاً مضيئاً لمسيرة الوطن نحو الأمان والحرية والكرامة التي ناضل من أجلها أولئك الشهداء الأبرار.

ونقف اليوم بخشوع وإجلال أمام الذكرى المباركة لشهدائنا الأبرار، مستحضرين عظمتها بكل ما يليق من فخر وسمو، ونرفع التحية والسلام إلى أرواحهم الطاهرة، ونجدد عهد الوفاء والتقدير لذويهم الكرام، الذين قدّموا للوطن أغلى ما يملكون، وإننا نعتز بأن نسير على الدرب الذي شقّه هؤلاء الأبطال، الدرب الذي حمى الأرض وكرامة الوطن، وضرب بجذوره في كل شبر من جنوب كوردستان وسائر أجزاء الوطن، فدماء شهداء الإتحاد الوطني الكوردستاني ستظلّ نبأً خالداً لا يُسمح أن يُراق هدرًا، بل تبقى منارة تحمي الحرية وتصون معنى الإنتماء.

لذلك، فإن نهج حزب الشهداء، الذي قدّم آلاف الشهداء، هو شرفٌ لنا جميعاً، ومن واجبنا حمايته والمحافظة عليه، وأن نواصل السير في هذا الطريق المقدّس الذي إمتزج بدماء قادتنا الذين ضحّوا بأرواحهم من أجله.

نوجه التحية مرة أخرى لأرواح شهداء الإتحاد الوطني الكوردستاني وكل شهداء طريق الحرية ورفعة كوردستان، ونبعث بأسمى معاني الإعتراز إلى عوائلهم الكريمة.

قيادة قوات ٧٠



عباس عبدالرزاق:

يوم الشهيد... ذاكرة الدم والكرامة في تاريخ الاتحاد الوطني

ليس يوماً للدموع، بل يومٌ لإعادة وصل الماضي بالحاضر

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من كل عام، يتوقف الزمن لحظةً في ذاكرة الاتحاد الوطني الكردستاني. يومٌ لا يُقرأ بوصفه مجرّد مناسبة، بل كعودة واعية إلى تاريخٍ خطّته دماء الشهداء، وإلى سرديات المقاومة والمواجهة التي صاغت الوعي السياسي الكوردي المعاصر. "يوم الشهيد" في الاتحاد الوطني ليس عنواناً للاحتفال بذكرى رحيل الأبطال فحسب، بل هو تجديدٌ للعهد مع القيم التي حملوها: العدالة، الحرية، الإيمان الراسخ بقضية شعبٍ لم ينحن رغم كل محاولات التفكيك والقمع.

ضمن هذه الذاكرة الممتدة، تبرز سلسلة من الملاحم التي تشكل ركائز الهوية النضالية للحزب. ومن بين تلك المحطات، تلمع واقعة هه لوى سوور (الصقر الأحمر) التي ما زالت تثير العاطفة وتُلهم الأجيال، لما حملته من بطولة نادرة، وإقدام استثنائي لمجموعة صغيرة من الشباب الذين حوّلوا قلب بغداد -وسط أعتى أجهزة القمع البعثية- إلى مساحة لفعلٍ مقاوم غير مسبوق.

هذه المقالة تعود إلى تلك السيرة، وتعيد تركيب المشهد من جديد، لتضع "يوم الشهيد" و"هه لوى سوور" في سياقهما التاريخي والسياسي، وتقرأهما بعين الصحافة والتحليل، ووعي الإرث الذي لا يزال يقود الحاضر السياسي الكوردي حتى اليوم.

يوم الشهيد... ذاكرة حزب وضمير شعب

لم يولد يوم الشهيد صدفة، ولم يكن مجرد اختيار رمزي في التقويم. إنّ ٢١ تشرين الثاني يحمل في طياته ذلك التاريخ الذي شهد إعدام قادة وشباب مناضلين، تمسّكوا بوجود الصوت الكوردي في الحياة السياسية العراقية، وفي وجه آلة قمع لم تكن تعترف بأي اختلاف.

هذا اليوم تحوّل مع الزمن إلى حاضنة وجدانية تجمع أعضاء الحزب ومناصريه. فيه تُقرأ أسماء الشهداء واحداً واحداً، وتستعاد صورهم، وخطبهم، وأحلامهم، وتضحياتهم التي تحولت لاحقاً إلى جزء من ملامح مشروع سياسي كامل. لم تكن ذكرى الشهداء بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني مجرد طقس حزبي، بل كانت وما تزال أداة للتأسيس السياسي، تمنح الشرعية الأخلاقية لتجربة قاومت التفرد، وتصدّت لسياسات التعريب والتهجير، ودافعت عن حقوق الشعب الكوردي في أصعب الظروف التاريخية.

وعلى امتداد عقود، أصبح يوم الشهيد فرصة لإعادة قراءة الماضي، وتقييم الحاضر، وصياغة المستقبل. فقد أدرك الحزب أنّ الذاكرة السياسية ليست تجميعاً للتضحيات، بل هي أساسٌ لصناعة القرار والحفاظ على وحدة المشروع الوطني الكوردي.

خلفية سياسية

ما بعد نكسة ثورة أيلول

جاءت ملحمة "هه‌لوى سوور" في لحظة تاريخية عصيبة أعقبت انهيار ثورة أيلول بعد اتفاق الجزائر بين شاه إيران ونظام البعث سنة ١٩٧٥. إثر ذلك الاتفاق، وجد الشباب الكورد أنفسهم في فراغٍ سياسي قاتم. اختنقت الحركة التحريرية، وانقطعت خطوط الإمداد، وتبددت المساحات الآمنة، وتحوّلت المدن الكوردية إلى ساحة مطاردة وملاحقة. في تلك الأجواء المشحونة بالخيبة والألم، تسرّبت إلى بغداد موجة من الشباب الكورد الحاملين قناعات راسخة بالعمل السري. أدركوا أن النضال لا يموت بانتهاء جبهة، ولا ينطفئ بتوقيع اتفاقية دولية. هؤلاء الشباب كانوا يُدركون أنّ على الشعب الكوردي أن يستعيد زمام المبادرة من جديد، ولو بمجموعات صغيرة تعمل في الظل. من هنا، ولد التنظيم السري المعروف لاحقاً باسم "هه‌لوى سوور - الخلية الحمراء"، والذي ارتبط لاحقاً ضمن خط فكري وتنظيمي بالحركة الثورية الجديدة التي شكّلت نواة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

التأسيس السري... «خوينى شهيد»

تبدأ القصة من بغداد. بعد اتفاق الجزائر وخنق ثورة أيلول، تجمع عددٌ من الشباب الكورد المتحمسين الذين كانوا يؤمنون أن العمل السري هو الطريق الوحيد للاستمرار. وبهذا التفكير، تأسس تنظيم باسم "خوينى شهيد - دم الشهيد"، وكانت مهمته الاستمرار في المقاومة بطريقة منظمة، ولو من قلب العاصمة التي أشرف عليها جهاز أمني شديد القسوة. الشهداء ، سلمان حاجي داود، جمال محمد سعيد، عادل محمد كريم ، شيرۆ عبدالقادر كانوا ضمن تلك المجموعة الشبابية التي حملت على عاتقها مهمة إعادة الروح للوعي القومي في وقت يُعدّ من أشدّ مراحل القمع السياسي. ولم يكن تأسيس التنظيم مجرد مبادرة فردية؛ فقد تداخلت العلاقات بين هذه المجموعة وبين كواد من كومه‌له، وكان من أبرزهم الشهيد سلام عبدالرزاق ماموستا جعفر (فاضل كريم) و عماد احمد الذي كان لهم دوراً محورياً في توجيه الشباب، وإعادة بناء الخلية بشكل أكثر إحكاماً وسرية.

رابعاً: نحو تأسيس "ههلولى سوور"

مع استمرار الاجتماعات السرية بين الشباب وبين كوادر من كومهله، تولدت قناعة بضرورة توسيع النوع والصيغة التنظيمية. تم اقتراح تأسيس خلية أكثر تخصصاً في العمل السري والميداني، يمكن أن تعمل في بغداد نفسها، في ظل ظروف قمعية لا ينجو فيها أي نشاط سياسي من رقابة الأجهزة الأمنية.

هكذا وُلدت "ههلولى سوور - الصقر الحمراء" كتنظيم شبابي سري يعتمد على الجرأة والسرعة ونمط العمل الخفيف والسري للغاية. وكان هدفها الأبرز تنفيذ عمل نوعي يربك النظام، ويعيد الثقة للحركة الكوردية بأن المقاومة لا تزال مستمرة. كان ملازم جوامير -الذي كان ييشمركة قبل أن يُرسل إلى بغداد- هو المسؤول الميداني عن الإشراف على "ههلولى سوور". أما المجموعة الأساسية فقد مثلها:

سلمان حاجي داود، سلام عبدالرزاق (الشاعر والكاتب)، جمال محمد سعيد، شيرۆ عبدالقادر وعادل محمد كريم.

ههلولى سوور.. في الذاكرة السياسية الكوردية

ليست "ههلولى سوور" مجرد عملية، وليست قصة شخصيات فقط. هي نموذج لمرحلة كاملة كان فيها الشباب الكوردي يصنع السياسة من قلب المحنة.

هذه الواقعة شكّلت لاحقاً إحدى اللبنات الفكرية والتنظيمية التي مهّدت لظهور الاتحاد الوطني الكوردستاني عام ١٩٧٥، ولانطلاق خط سياسي جديد يعتمد على: التنظيم، السرية، الوعي، الارتباط بفئات المجتمع، واستعادة المبادرة بطرق مبتكرة.

وقد ظلّت أسماء الشهداء في صدارة الاحتفاء بيوم الشهيد لدى الحزب، بوصفهم "نواة الوعي الثوري الحديث". إن استذكار شهداء "ههلولى سوور" اليوم لا يهدف إلى تمجيد السلاح أو تقديس العنف، بل إلى فهم معنى الإيمان العميق بالقضية. هؤلاء الشباب لم يكونوا يبحثون عن شهرة ولا عن منصب؛ كانوا يبحثون عن وطنٍ حر، وعن صوتٍ كوردي لا يخضع للمنع.

أعادوا تعريف معنى البطولة، وتركوا درساً يقول إن الحركة الوطنية الكوردية لم تُهزم يوماً ما دامت تملك شباباً قادرين على تحويل اليأس إلى فعل.

يوم الشهيد ليس يوماً للدموع، بل يومٌ لإعادة وصل الماضي بالحاضر

ويظلّ شهداء "ههلولى سوور" مثلاً على أن الإرادة قادرة على تحدي أكثر الأنظمة بطشاً، وأن المقاومة الحقيقية تولد من رحم القمع.

إنّ ٢١ تشرين الثاني هو اليوم الذي يُذكر الاتحاد الوطني الكوردستاني بأن جذوره تمتد في أرض رواها الشباب بدمائهم، وبأن مشروع الحرية ليس شعاراً، بل سيرة أجيال دفعت ثمنه.

وكلما يعود هذا اليوم، يعود معه السؤال:

هل نحن اليوم أوفياء لتلك الملحمة التي صنعها هؤلاء الشباب؟

وهل ما زالت الحركة السياسية الكوردية تحمل ذلك القدر من الشجاعة والإيمان؟

أسئلة مفتوحة تبقى معلقة في عمق الذاكرة... وتبقى بطولات "ههلولى سوور" إحدى أكثر الإجابات إشراقاً في تاريخنا السياسي المعاصر.



الأرقام والبيانات تثبت فوزنا في الانتخابات

أعلن مسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكردستاني أنَّ أصوات الاتحاد ارتفعت مقارنة بالانتخابات البرلمانية العراقية السابقة، مؤكداً أنَّ «الأرقام والبيانات تظهر بوضوح تحقيق تقدم ملحوظ، وهو دليل واضح على نجاحنا في هذه الانتخابات».

وقال لطيف نيروبي، مسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكردستاني، خلال ندوة حول نتائج الانتخابات، عقده السبت ٢٠٢٥/١١/٢٢، في مركز تنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني: «للقوف على الطرف الفائز، نعود إلى الأرقام ونقارن نتائج الانتخابات السابقة لمجلس النواب العراقي. ففي الانتخابات الماضية كان الاتحاد الوطني، والحزب الديمقراطي، وحركة الجيل الجديد في منافسة متقاربة؛ إذ كان الجيل الجديد قريباً من أصوات الاتحاد، إلا أنهم خسروا هذه المرة، وكذلك الحزب الديمقراطي الذي انخفض عدد مقاعده، رغم محاولته تعويض ذلك بزيادة الأصوات».

وأضاف: «في كركوك حصل الاتحاد الوطني سابقاً على ٣ مقاعد، لكنه فاز هذه المرة بـ٤ مقاعد، إذ نال رئيس قائمتنا أكثر من ٩٦ ألف صوت، وكان في مقدمة المرشحين على مستوى العراق، ما يعكس ثقة المواطنين بأدائه الخدمي». وأشار مسؤول بورد الإعلام، إلى أنَّ «الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يتمكن في هذه الانتخابات من الحصول حتى على مقعد الإيزيديين، رغم أنَّ مرشحيه من الإيزيديين كانوا معروفين داخل مجتمعهم، إلا أنهم لم ينالوا ثقة الناخبين. وفي المقابل، حصد الاتحاد الوطني مقعدي الإيزيديين والكاكائيين، وهما يعدان ورقتين ذهبيتين للاتحاد الوطني».

وأوضح نيروبي، أنَّ «العشائر والقبائل صوّتت لمرشحيها ضمن قائمة الحزب الديمقراطي، لكنهم أكدوا لاحقاً أنَّ أصواتهم حوّلت لصالح مرشح آخر، ما دفعهم للخروج في احتجاجات، ولا يزالون حتى الآن يطالبون بإعادة الانتخابات

في منطقة بادينان، معلنين أنهم لن يصوتوا مرة أخرى للحزب الديمقراطي». وبين أن «الحزب الديمقراطي يتحدث اليوم عن الاستحقاق في الكابينة الجديدة ويقول إن المعادلة قد تغيرت، في حين أنهم خسروا خمسة مقاعد، وهذا التغيير جاء لمصلحة الاتحاد الوطني. كما أنهم غير جادين في مسألة إعادة الانتخابات أو تفعيل البرلمان، لأن كل الأوراق التي استخدموها سابقا ضدنا قد فشلت، وحديثهم عن إعادة الانتخابات ليس سوى ضغط نفسي ومحاولة لطمأنة جمهورهم، لا أكثر».

وأضاف لطيف نيرويي: «لا يوجد أي أساس قانوني لتغيير المعادلة، لأن إعادة الانتخابات تتطلب استقالة ١٠٥٠ من أعضاء البرلمان، وهو رقم غير متوفر ولا أحد مستعد له، ولذلك يلجأ الحزب الديمقراطي إلى محاولة شراء النواب بمبلغ ٥ ملايين دولار للعضو الواحد، في وقت يعاني فيه الإقليم من أزمة الرواتب».

وتابع: «رغم الظروف الصعبة، جدد مواطنو مناطق نفوذ الاتحاد الوطني ثقتهم به وصوتوا له، بل ازدادت أصواته، ففي السليمانية وحدها حصل الاتحاد الوطني على أكثر من ٢٤١ ألف صوت». وقال: «في الانتخابات الماضية حصل الحزب الديمقراطي في أربيل على ١١ مقعدا مقابل مقعدين للاتحاد، أما الآن فقد رفع الاتحاد مقاعده إلى ٣، بينما انخفضت مقاعد الحزب الديمقراطي إلى ٩، وهذا يؤكد تقدمنا بالأرقام في أربيل».

البارتي يقول إن المعادلة قد تغيرت، في حين أنهم خسروا 5 مقاعد

وأضاف: «في المناطق المستقطعة كان للحزب الديمقراطي ١١ مقعدا سابقا، لكنه تراجع إلى ٧ مقاعد فقط، وفي مناطق الاتحاد الوطني حصلوا على ٣ مقاعد، مقابل حصول الاتحاد الوطني على ٦ مقاعد في أربيل ونينوى. ونحن بانتظار نتائج الطعن المتعلق بمقعد دهوك».

وحول التصويت للمرشح المسيحي في دهوك، قال نيرويي: «الحزب الديمقراطي يمنح منذ ٣٣ عاما أصواته لستة مرشحين مسيحيين في أربيل ودهوك، وثلاثة في بغداد، أي لتسعة مرشحين مسيحيين، وليس لمرشح واحد. لذلك لا يحق لهم الإساءة لمرشحنا المسيحي أو الادعاء بأن مرشحهم أفضل فقط لكونهم مسيحيين. ففي دهوك لا توجد مشكلة قومية، وسواء فاز مرشحنا أم لا، فلن تخلق أزمة قومية، لأنه من أبناء دهوك ويعيش فيها».

وأضاف: «أما في كركوك فالوضع يختلف بسبب الحساسية القومية، وقد أدى منح الحزب الديمقراطي أصواته لمرشح مسيحي هناك إلى خسارة مقعد كوردي لصالح المسيحيين».

وختم لطيف نيرويي بالقول: «الحزب الديمقراطي يتحدث دائما عن ريان كلداني وبابليون وكأنهم ضد الكورد، بينما الحقيقة أنهم ليسوا ضد الكورد بل لديهم خلاف سياسي مع الحزب الديمقراطي نفسه. ومن الطبيعي أن تكون لكل حزب خلافات مع أطراف أخرى. فقد سبق لهم وصف بعض القوى في غربي كردستان بالإرهاب، وهم اليوم يستقبلونهم بالترحاب، فخلافتهم مع الكلداني يتمحور حول مناصب إدارية في سهل نينوى، ولديهم خلافات أخرى بشأن ملف النازحين»، مؤكدا أن «علاقات الاتحاد الوطني مع جميع المكونات كانت قائمة على الاحترام والتعاون، وهذه السياسة أسهمت بشكل واضح في زيادة أصواته مقارنة بالانتخابات السابقة لمجلس النواب العراقي».



مبادرات في العاصمة بغداد لتعزيز الشراكة والتعاون بين القوى الوطنية

اجتمع وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكردستاني الخميس ٢٠٢٥/١١/٢٠ في بغداد، مع رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني، لمناقشة خارطة طريق المرحلة المقبلة وتشكيل الحكومة الجديدة. وتالف وفد الاتحاد الوطني الكردستاني من المهندس نزار آميدي مسؤول المكتب السياسي في بغداد، ود. خالد شواني وزير العدل وركار حاجي حمه مسؤول مكتب الانتخابات. وخلال الاجتماع ناقش الجانبان تقوية الشراكة والتعاون بين القوى الوطنية من أجل الإسراع في إكمال الاستحقاقات وتشكيل حكومة قادرة على تنفيذ أولويات المرحلة، وإكمال مسيرة الإصلاحات والإعمار والتنمية في عموم محافظات البلاد.

وجرى، خلال الاجتماع، تبادل التهاني بنجاح إجراء الانتخابات النيابية، وبحث مستجدات الساحة السياسية مع التأكيد على أهمية العمل والتنسيق المشترك للحفاظ على الاستقرار والالتزام بالدستور بوصفه المرجعية الأساسية لحماية مؤسسات الدولة وضمان حقوق المواطنين.

زجاء في بيان للمكتب الاعلامي للسوداني : استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، وفد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة وزير البيئة السابق السيد نزار محمد سعيد آميدي. وجرى، خلال اللقاء، تبادل التهاني بنجاح إجراء الانتخابات النيابية، وبحث مستجدات الساحة السياسية مع التأكيد على أهمية العمل والتنسيق المشترك للحفاظ على الاستقرار والالتزام بالدستور بوصفه المرجعية الأساسية لحماية مؤسسات الدولة وضمان حقوق المواطنين.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة تعزيز الشراكة والتعاون بين القوى الوطنية من أجل الإسراع في إكمال الاستحقاقات وتشكيل حكومة قادرة على تنفيذ أولويات المرحلة، وإكمال مسيرة الإصلاحات والإعمار والتنمية في عموم محافظات البلاد.



بیستوهه‌شتمین فیستیوالی نیوده‌وله‌تی گه‌لاوێژ
مهرجان گلاوێژ الدولی الثامن والعشرين
بیست و هشتمین جشنواره بین‌المللی گلاوێژ
28th Galawezh International Festival

مهرجان گلاویژ الدولی یختم دورته 11 28 بنجابه

اختتمت السبت ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥، فعاليات الدورة الثامنة والعشرون من مهرجان غلاويث الدولي في مدينة السليمانية، والذي بدأ أول أمس الخميس واستمر ثلاثة أيام، تحت شعار: «لتكن الإبداعات من أجل الجمال والقيم الإنسانية».

ونظم المهرجان مركز غلاويث الأدبي والثقافي بمشاركة نخبة من الباحثين والكتّاب والفنانين من مختلف مدن إقليم كردستان والعراق والمنطقة.

وشهدت فعاليات اليوم الختامي عروضاً فكرية وثقافية متنوعة، منها مناقشة عدد من البحوث والدراسات، ومراسم توقيع عدد من الإصدارات الجديدة الصادرة عن مركز غلاويث الأدبي والثقافي، وقراءة مختارات شعرية للشاعر الكبير شيركو بيكهس بصوت هولو بيكهس، وتقديم لوحة فنية من قبل الفرقة الفنية الشعبية في السليمانية، والكلمة الختامية للمهرجان وألقاها رئيسة مركز غلاويث الأدبي والثقافي د. ابتسام إسماعيل.

كما تم تقديم شهادات تقديرية للمشاركين في المهرجان بنتائج البحوث والقصة والشعر، فضلا عن تكريم عدد من الجهات والشخصيات التي أسهمت في إنجاز هذه الدورة للمهرجات.

وفي الختام تلت لجان التحكيم نتائج مسابقات البحوث والقصة والشعر، وتم بعدها توزيع الجوائز على أصحاب النتاجات الفائزة بالمراتب الأولى والثانية والثالثة في كل مجال. يُذكر أن مركز غلاويث الأدبي والثقافي تأسس عام ١٩٩٦ في السليمانية بوصفه مؤسسة ثقافية تُعنى بالأدب والفكر والثقافة التنويرية، ويحمل اسمه تكريمًا للمثقف البارز إبراهيم أحمد، الذي أصدر مجلة كلاويث في بغداد بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٩، ومنذ ذلك الحين ينظم المركز مهرجان كلاويث الدولي في كل عام.

وافتحت مساء الخميس ٢٠٢٥/١١/٢٠، مهرجان كلاويث الدولي في دورته الـ ٢٨، والذي ينظم سنويا من قبل مركز كلاويث الأدبي والثقافي، في قصر الفن بمدينة السليمانية، ويستمر ثلاثة أيام، بحضور جمع من الأدباء والكتاب والمثقفين من كردستان والعراق ودول الجوار والعالم. في بداية المراسيم، التي حضرها د. أحمد فكاك البدراني وزير الثقافة في الحكومة الاتحادية ومحمد حمه سعيد وزير الثقافة في حكومة الاقليم، ومسؤولون حزبيون وحكوميون، أُلقيت كلمة ترحيبية من قبل د. إيتسام إسماعيل رئيسة مركز كلاويث الأدبي والثقافي.

بعدها ألقى وزير الثقافة العراقي د. أحمد فكاك البدراني كلمة، أشاد فيها بإقامة المهرجان، وقال: «إقامة هذا المهرجان باستمرار في السليمانية على مدى ثلاثة عقود، معناه أن السليمانية محافظة ذات قيمة حضارية تراثية ثقافية رائعة الوصف، وإلا لما كنت أرى هذا الحضور البهي الجميل». وأضاف: «هذا المهرجان جاء مطابقا لتسمية المجلة التي كان يصدرها المرحوم الاستاذ إبراهيم أحمد قبل ٨٠ عاما، في أربعينيات القرن الماضي في بغداد»، مؤكدا أن «المعروف عن السليمانية أنها مدينة فكر وثقافة عالية، وجمال وعشق روعي، لا ينطفئ توقدها أبدا، شعب حي ينبض بالحياة ويعشق الثقافة، فهي إحدى عواصم الثقافة في عراقنا الكبير».

من ثم ألقى محمد حمه سعيد وزير الثقافة في حكومة الاقليم كلمة، رحب فيها بالحضور، كما سلط الضوء على دور المهرجان في تطوير الأدب والثقافة الكوردية، مشيدا بالقائمين على الإعداد للمهرجان وآملا للضيوف النجاح وطيب الإقامة في السليمانية.

بعد ذلك عرض فيلم وثائقي عن تاريخ تأسيس مركز كلاويث، ونشاطاته خلال السنوات الماضية، ثم ألقى عدد من القصائد من قبل الشعراء: الكوردي يلماز أودوباشي، والأرمنية سيران جلاد، والمصري أحمد الشهاوي، والإيراني عبد الجبار كاكائي.

كما منحت الجائزة الذهبية لمهرجان كلاويث الى الشاعر الكوردي المعروف لطيف هلمت، واختتمت المراسيم بحفل عنائي.

واقيم في اليوم الثاني للمهرجان العديد من الندوات والملتقيات الأدبية والدراسات الأكاديمية، على أن توزع في اليوم الثالث والأخير، الجوائز على النتاجات الفائزة من الشعر والقصة والبحوث الأدبية والفكرية.



* محمد شيخ عثمان

غلاويث بين الذكاء الاصطناعي والهوية الثقافية

تقنيا فحسب، بل يعني مسؤولية تجاه الأجيال المقبلة، ومسؤولية تجاه هويتنا وثقافتنا وطريقة عيشنا ولذلك أصبح من الضروري أن تتحرك مؤسسات الدولة والجامعات ومراكز البحث لوضع رؤية وطنية واضحة تواكب هذا التحول وتمنع أن يتحول تأخرنا الرقمي إلى عبء تاريخي جديد.

وبما أن هوية مهرجان غلاويث، ثقافية، فإن إدراج الذكاء الاصطناعي ضمن فعالياته يؤكد أن هذا المهرجان لم يعد مجرد مساحة أدبية أو فنية، بل صار منصة تستشرف مستقبل الثقافة نفسها. فالذكاء الاصطناعي دخل على الأدب والفكر والفنون كضيف يحمل معه العديد من المفاجآت، وهذا يعكس اهتمام مؤسسة غلاويث بضرورة مواكبة هذا التحول الكبير، والتعامل مع تحدياته وتسهيلاتهما بما يحفظ الهوية الثقافية لجميع شعوب المنطقة. وهو موقف نادر في زمن لا نرى فيه اهتماما جديا بهذا الملف، حتى على مستوى مؤسسات الدولة والسلطات.

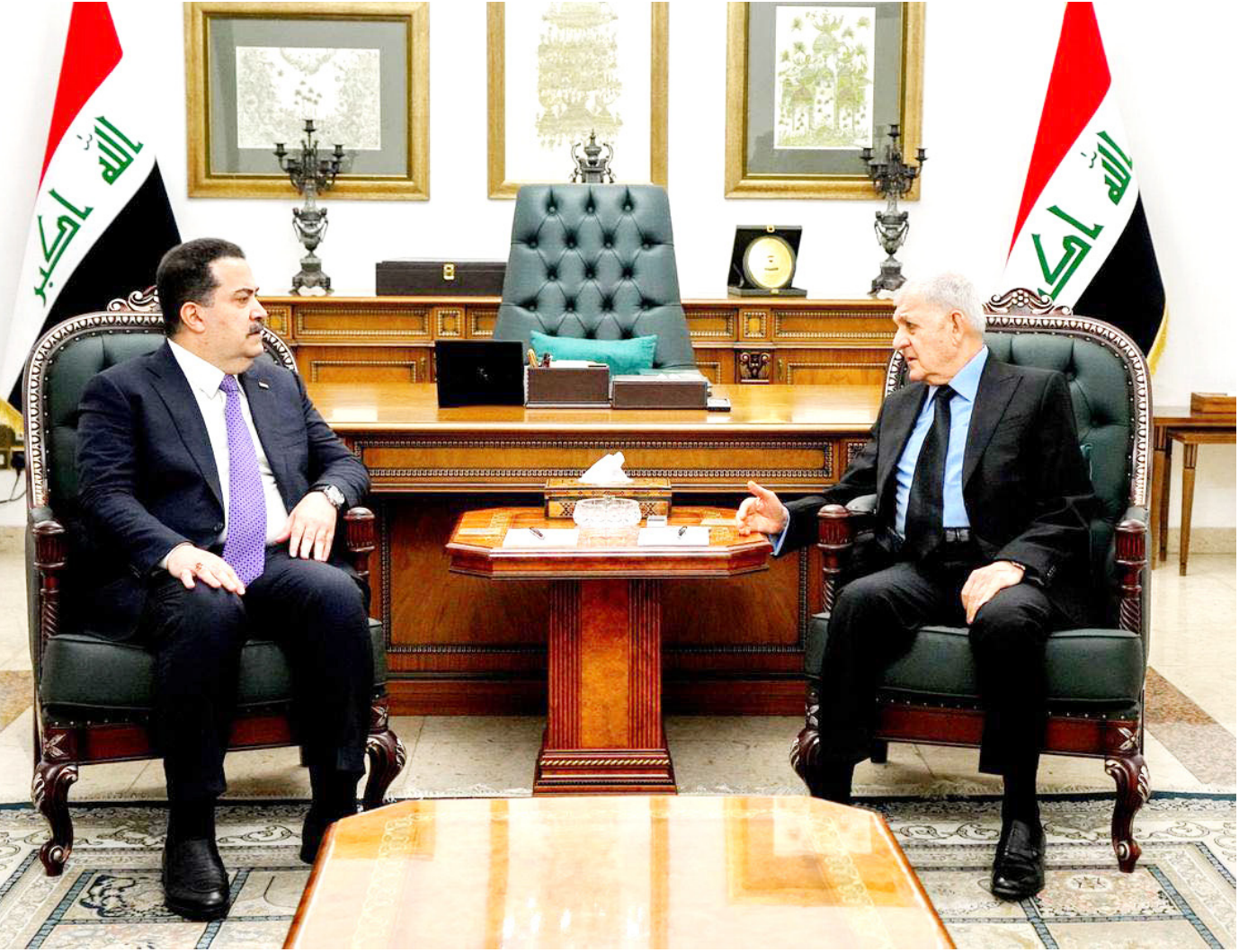
وهنا لا يسعني سوى أن أتقدم بالشكر لهذا الملتقى الأدبي الذي جعل الذكاء الاصطناعي إحدى فعالياته الأساسية، في خطوة تعبر عن وعي ثقافي ورؤية متقدمة. ونتمنى أن تحذو بقية المؤسسات والهيئات هذا النهج حتى نصنع مجتمعا قادرا على دخول المستقبل بثقة ومسؤولية.

كان لي الشرف أن أدير جلسة الذكاء الاصطناعي في مهرجان غلاويث الدولي الـ ٢٨، في لحظة تاريخية نعيش فيها تحولا عميقا لم يعد ينتظر أحدا، فالذكاء الاصطناعي لم يطرق الأبواب، بل دخل إلى تفاصيل حياتنا بصمت مذهل، وفرض علينا مسؤولية التفكير والعمل والاستعداد لمرحلة غير مسبوقة من التطور العلمي.

نحن نقف حقا اليوم أمام مفترق طرق فبينما يستعد العالم—من الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي—لهذه القفزة بوصفها قضية أمن قومي واستراتيجية طويلة الأمد، لا تزال مؤسساتنا الرسمية بعيدة عن أي نقاش جدي حول آثار هذا التحول. وهذه الفجوة بين ما يحدث في العالم وما نستعد له محليا تشكل خطرا واضحا على مستقبلنا الثقافي والاقتصادي والتعليمي.

لقد تناولت الندوة أربعة محاور أساسية—الثقافة الجديدة والذكاء الاصطناعي، التأليف الموسيقي والذكاء الاصطناعي، التربية والتعليم في عصر الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي بين الخرافة والحقيقة—وهي محاور مهمة ومسببة كشفت حجم التحدي وتعكس في الوقت نفسه إمكانات هائلة إذا أحسن إدارتها ووجهناها لصالح مجتمعنا.

دخولنا عصر الذكاء الاصطناعي لا يعني تحديا أو ترفا



رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء:

ضرورة تشكيل الحكومة ضمن التوقيعات الدستورية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني الذي قدّم لفخامته في بداية اللقاء التعازي والمواساة بوفاة شقيقه المغفور له بإذن الله شمال جمال رشيد. واستعرض اللقاء تطورات المشهد السياسي والأمني في البلاد، والحوارات الجارية بين الكتل السياسية من أجل تشكيل الحكومة ضمن التوقيعات الدستورية.



رئيس الجمهورية يستقبل المعزين بوفاة شقيقه

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأربعاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥، السادة المعزين بوفاة شقيقه المغفور له بإذن الله السيد شمال جمال رشيد، الذي وافته المنية في مملكة السويد.



وحضر مجلس العزاء، الذي أقيم ببغداد، كبار المسؤولين في الدولة، وعدد من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية، ورؤساء الوزراء السابقين، والوزراء وأعضاء مجلس النواب، ورؤساء وممثلي السفارات والبعثات الدبلوماسية في بغداد، وشخصيات سياسية واجتماعية وشيوخ العشائر ورجال الدين.



وأعرب المعزون عن تعازيهم ومواساتهم لفخامته بهذا المصاب الأليم، داعين الباري أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم عائلته الكريمة الصبر والسلوان.



وكان فخامة الرئيس قد أقام مجلسي عزاء بمدينة السليمانية، حضره رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني، ونائب رئيس حكومة الإقليم السيد قوباد طالباني، إضافة إلى عدد رؤساء الأحزاب الكردية والوجهاء والشخصيات الاجتماعية والسياسية ومسؤولين في حكومة الإقليم وأعضاء برلمان كردستان.

وعبر رئيس الجمهورية عن خالص امتنانه وتقديره لجميع من شاركوه هذا المصاب، داعياً الله العلي القدير أن يحفظهم وأسرها من كل سوء، ولا يريهم مكروها في عزيز ابد.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



الباحث لقاء مكبي:

نتائج الانتخابات بانتظار التوافقات وفي ظل سياق خارجي متوتر

*مركز الجزيرة للدراسات

سيطرت القوى السياسية التقليدية على مقاعد مجلس النواب العراقي في دورته السادسة منذ العام ٢٠٠٣، لكن كان هناك رغم ذلك تغير جوهري في خارطة القوة والتأثير، بعدما تصدر تحالف يقوده رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، جميع الفائزين وحصل على ٤٦ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً. هذا العدد من المقاعد ليس الأكبر في تاريخ المجلس؛ ففي الانتخابات السابقة، عام ٢٠٢١، حقق التيار الصدري وحده رقماً قياسياً حينما حصل على ٧٣ مقعداً، وقبل ذلك حصل رئيس تحالف كان يقوده رئيس

الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، على ٤٨ مقعداً، بل إن تحالفاً قاده إياد علاوي حصل في انتخابات عام ٢٠٠٩ على ٩٢ مقعداً، لكن رغم ذلك لم يحظ أي من الفائزين القياسيين السابقين بحق تشكيل الحكومة، بل إن التيار الصدري اضطر إلى دفع جميع نوابه الفائزين للاستقالة، عام ٢٠٢١، وقاطع الانتخابات الحالية، كما حُرم العبادي قبل ذلك من ولاية ثانية. وقبله، في عام ٢٠١٠، لم يحظ إياد علاوي بالحصول على استحقاقه بتشكيل الحكومة ليحافظ نوري المالكي الذي جاء ثانياً على منصبه في ولاية ثانية.

لكل من هذه الحالات أسبابها وظروفها الخاصة، لكنها يمكن أن تؤثر على أن الفوز ليس معياراً للحصول الطبيعي على حق تشكيل الحكومة، وأن السباق الانتخابي المشحون والصعب والمكلف ليس غير مرحلة أولى من الصراع السياسي الذي سيزداد صعوبة وتعقيداً في مرحلة المفاوضات والتسويات.

وبرغم سيطرة القوى التقليدية، فقد أفرزت النتائج متغيرات مهمة وذات مغزى، منها خسارة مرشحي القوى المدنية، ومنهم من كان عضواً نشطاً في مجلس النواب المنتهية ولايته. ويبدو أن الزخم الذي أحدثته (انتفاضة تشرين) في انتخابات العام ٢٠٢١ قد تلاشى ولم يؤسس لنفسه تياراً اجتماعياً وسياسياً مؤثراً.

وبالمقابل، حقق المرشحون المرتبطون بالفصائل المسلحة وأحزاب تمثل أجنحة سياسية لهذه الفصائل فوزاً لافتاً، تمثل خصوصاً بحصول كتلة «صادقون» التابعة لفصيل (عصائب أهل الحق) التي حصلت على ٢٨ مقعداً لتحظى بالمركز الثالث، فيما زادت مقاعد حركة حقوق التابعة لكتاب (حزب الله العراق) إلى ٦ مقاعد وكذلك حركة خدمات التابعة إلى (كتائب الإمام علي) التي حصلت على ٥ مقاعد. ويمثل العدد المهم من المقاعد للفصائل المسلحة تطوراً مهماً في مجلس النواب الجديد.

ظاهرة لافتة أخرى شهدتها الانتخابات تمثلت بخسارة أبرز شيوخ القبائل العراقية في جميع أنحاء البلاد، في نتيجة غير متوقعة، لاسيما مع ارتفاع زخم القبيلة وتأثيرها في السياق الاجتماعي وحتى السياسي والأمني.

ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أن رئيس الجمهورية يكلف مرشح «الكتلة النيابية الأكثر عدداً» بتشكيل الحكومة الجديدة، وهذا يعني أن أي طرف بين القوى الفائزة يتمكن من تشكيل تحالف يضم أكبر عدد من المقاعد سيكون هو المرشح لتشكيل الحكومة، وذلك يبدو ممكناً، لكن المرشح المكلف سيحتاج لاحقاً إلى أغلبية النصف زائد واحد ليحظى بموافقة مجلس النواب على حكومته، وهو ما يعني ضمان ١٦٥ نائباً حداً أدنى. ولذلك فالتحالفات التي تلي إعلان النتائج هي الأكثر أهمية لأنها ستفرز الكتلة الأكبر في البرلمان والمؤهلة لتشكيل الحكومة.

لكن ضمان الأغلبية البسيطة لن يزيل التعقيد، فقبل تكليف رئيس الحكومة، ينبغي انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين، وهذه خطوة دستورية حاسمة لا يمكن تجاوزها. غير أنه مع صعوبة توفير الثلثين من دون توافق بين الجميع، فإن أي تحالف ١١٠ نواب أو ثلث عدد المقاعد يمكن أن يعطل انتخاب الرئيس وبالتالي تكليف الوزراء وذلك يمكن أن يستمر لأشهر وربما سنوات، وهو أمر حصل من قبل في العراق، ولكنه ليس مرجحاً أن يحدث في الدورة الجديدة.

مشاركة واسعة وجدل حول المال السياسي

كانت الانتخابات لعام ٢٠٢٥ الأفضل من حيث الإدارة الفنية والتقنية والأمنية من سابقتها وكذلك من حيث نسبة التصويت؛ حيث بلغت نسبة المشاركين نحو ٥٦٪ من بين أكثر من ٢٠ مليون ناخب مسجل، لاختيار ٣٢٩ عضواً في مجلس النواب من بين عدد ضخم من المرشحين بلغ أكثر من ٧٧٠٠ مرشح. استخدمت القوى السياسية والمرشحون المشاركون في التنافس الانتخابي موارد مالية ربما وصلت إلى ٣ مليارات دولار، حسب تقديرات الخبراء في العراق، وهو ما يجعل هذه الانتخابات الأكثر استخداماً للمال السياسي. وتعدى إنفاق هذه الأموال الحملات الإعلانية التقليدية والمهرجانات الضخمة، إلى شراء الأصوات من خلال وعود بمنح مبالغ مالية مقابل التصويت لمرشح معين، وكذلك شراء البطاقات الانتخابية ذاتها. وقال زعيم منظمة بدر والقيادي في الإطار التنسيقي، هادي العامري: إن سعر البطاقة الواحدة وصل إلى نحو ٣٠٠ ألف دينار (نحو ٢٣٠ دولار)، وقد وردت نفس الاتهامات بعد إعلان النتائج؛ حيث عدّ عددٌ من المرشحين الخاسرين أن ناخبهم المفترضين (باعوا) أصواتهم لمرشحين آخرين.

تسبب الاستخدام الواسع للأموال في كسب الأصوات بغلبة المرشحين أو التحالفات ذات الموارد المالية الكبيرة، ومعظمها جزء من بنية الدولة بالأساس، ولها منافذ عديدة لمراكمة الأموال وتسخيرها في تمويل أنشطتها المختلفة، ولذلك كان من الاستثنائي فوز مرشحين متواضعي الإمكانيات أو من المنتمين لتحالفات صغيرة.

ومن بين مظاهر قوة المال السياسي استخدام حق الكيانات السياسية في تعيين مراقبين للإشراف على عمليات التصويت والعد والفرز داخل المحطات الانتخابية، لاستخدام عدد غير مسبوق من هؤلاء المراقبين بلغ أكثر من مليوني مراقب توزعوا على نحو ٩ آلاف مركز انتخابي على امتداد البلاد.

وقد قدر سياسيون ووسائل إعلام عراقية أن كل مراقب من بين هؤلاء تقاضى من مشغليه مبلغاً يتراوح بين ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف دينار عراقي (٧٥-١٠٠ دولار)، أي إن الأموال التي مُنحت لهؤلاء فقط بلغت نحو ٢٠٠ مليار دينار عراقي (أكثر من ١٥٠ مليون دولار)، علماً بأن هؤلاء يمثلون وحدهم نحو ١٥ بالمئة من الكتلة التي قامت بالتصويت بالفعل، ومن المتوقع أنهم توزعوا على الكيانات القوية الممسكة بالمال، بواقع عشرات وربما مئات الآلاف لكل منها؛ مما يمكن أن يسهم في حسم نتائج مرشحين لتلك الكيانات.

ولم تكن الأموال فقط هي من كرست هيمنة القوى التقليدية، بل كذلك القانون الانتخابي المعروف بـ(سانت ليغو ١/٧) الذي جرى إقراره لهذه الدورة الانتخابية وعدته القوى السياسية الصغيرة مقصوداً لإبعادها عن فرص الفوز، لكن في نهاية الأمر شارك الجميع في ظل هذا القانون، طائعين أو مرغمين.

نتائج غير حاسمة

بعد إعلان النتائج النهائية يوم السابع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥، من المتوقع أن يجري حسم الطعون والشكاوى القانونية وإحالة النتائج للمحكمة الاتحادية خلال أسبوعين أو أقل. وحسب ما حصل

عقب الانتخابات، لا يبدو أن هذه الدورة ستشهد طعونا قوية كما حدث في مرات ماضية حينما تسببت الشكاوى بالتزوير أو بفشل العد الإلكتروني في إجراءات معقدة للفرز والعد اليدوي استغرقت وقتا طويلا، بل إن حريقا استهدف مخازن بطاقات الاقتراع بعد اتهامات بالتزوير الواسع في انتخابات عام ٢٠١٨، أكدته رئيس الوزراء في حينه، حيدر العبادي، وهو ما حال دون إعادة النظر بالنتائج واعتمادها كما هي.

وفي غياب الطعون القوية أو اتهامات التزوير يبدو أن النتائج لن تتغير بشكل جوهري، وربما تجري المصادقة عليها بشكل أسرع من سابقتها، وهو ما حدا بالجميع للمسارعة فورا بالبدا بمفاوضات سياسية لإنشاء التحالفات النيابية قبل إعلان النتائج الرسمية.

بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج النهائية. يتولى رئيس الجمهورية الحالي الدعوة إلى انعقاد أول جلسة للمجلس الجديد خلال فترة ١٥ يوما؛ حيث يجري اختيار رئيس مجلس النواب ونائبه، وإعلان الكتلة الأكبر التي يُفترض أن ترشح من بينها المكلف بتشكيل الحكومة.

وسيكون موعد مصادقة المحكمة الاتحادية مهما أيضا للمتغيرات المتوقعة في خارطة توزيع النواب الفائزين، فبعد ذلك التوقيت سيكون بمقدور هؤلاء أن يقوموا بتغيير ارتباطهم بقوائمهم التي ترشحوا ضمنها ليرتبطوا بكتل أخرى، وهو أمر متوقع بقوة، وتتدخل فيه صفقات وعلاقات شخصية وحزبية ودفع أموال مقابل الانتقال. لكن في النهاية ومع انعقاد الجلسة الأولى للمجلس، فمن المتوقع أن تحدث تغييرات في خارطة توزيع المقاعد، وبالتالي في قوة وهيمنة التحالفات النيابية بغية الوصول إلى الكتلة الأكبر التي تضم أكبر عدد من النواب.

ويبدو أن الإطار التنسيقي الذي يضم جميع الكتل الشيعية قد اتخذ قراره مبكرا، واستبق المدد الدستورية بإعلان أنه الكتلة الأكبر بالتزامن مع إعلان النتائج النهائية، وقام بالفعل بتشكيل لجنة لاختيار مرشحه لرئاسة الوزراء، وقد كان حضور رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، اجتماع الإطار وتوقيعه على قرار الكتلة الأكبر خارج التوقعات، التي افترضت من قبل أنه ذاهب لتشكيل كتلة مستقلة بتحالفات واسعة ليضمن الفوز بولاية ثانية. ومن الواضح أنه اكتشف تعقيدات تحول دون ذلك فقرر العودة إلى الإطار التنسيقي ليكون جزءا من الحكومة المقبلة، دون ولاية ثانية على الأرجح، وقد يكفي بزعامته ككتلة كبيرة نسبيا في مجلس النواب.

وبوضعه الحالي، يمكن لقوى الإطار التنسيقي أن تضمن الغالبية البسيطة البالغة ١٦٥ مقعدا نيابيا لتمرير حكومتها المقبلة دون حاجة لتحالفات مع قوى من خارج الإطار، إلا أن هذه الخطوة التي تبدو بالمتناول ينبغي أن تسبقها خطوة جهورية تتمثل بانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين. يتوجب التقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في أول جلسة للمجلس الجديد، وسيكون انتخابه حاسما ليقوم بتكليف المرشح لرئاسة الحكومة من الكتلة الأكبر. ومن المؤكد أن الإطار التنسيقي سيحتاج إلى التوافق مع القوى السنية والكردية بشكل خاص لضمان أغلبية الثلثين، وكذلك لحسم هوية المرشح للمنصب.

في العرف السياسي العراقي الراهن يكون منصب رئيس الجمهورية من حصة الكرد، وهم بأحزابهم المختلفة من يتولون ترشيحه، لكن ليس هناك يقين من أن الحزبين الكرديين الرئيسيين متفقان على

هوية المرشح والحزب الذي ينتمي إليه. وعدا عن ذلك، فإن زعيم كتلة تقدم، محمد الحلبوسي، كان قد أبدى عشية الانتخابات رغبة حزبه بأن يتولى العرب السنة منصب رئيس الجمهورية، وأن تكون رئاسة مجلس النواب من حصة الكرد، لكن ذلك كان مجرد مقترح قبل الانتخابات ووُوجه حينها برفض كردي، وستكون هويتا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ومرجعيتهما خاضعة للمفاوضات التي يجب حسمها قبل الجلسة الأولى للمجلس التي قد تُعقد في شهر يناير/كانون الثاني المقبل.

وقد أوحى الخلافات والتصريحات المتشنجة التي ظهرت خلال الحملات الانتخابية باحتمالات ظهور تعقيدات في التفاهم بين القوى السياسية، داخل المكون الواحد أو بين المكونات، لكن يبدو أن اللغة الخشنة خلال الحملات الانتخابية قد استعادت زخمها السياسي، وتجسد ذلك بشكل سريع في اتفاق الإطار التنسيقي ومشاركة السوداني فيه، وهو ما يبدو أنه سيحدث أيضا بالنسبة للسنة والكرد.

تأثير السياق الخارجي

جرت الانتخابات الأخيرة وسط أجواء إقليمية متوترة ومؤثرة بشكل مباشر على مجمل الحركة السياسية والتطورات المتوقعة في العراق.

لقد فرض تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة، ولاسيما في سوريا، والتهديدات الإسرائيلية ضد الفصائل الحليفة لطهران، وكذلك الرغبة الأمريكية بإنهاء النفوذ الإيراني في العراق، واقعا جيوسياسيا جديدا أثر بقوة في العراق وعلاقاته السياسية الداخلية.

ورغم أن التطورات الإقليمية لم تظهر في الحملات الانتخابية إلا أن القوى السياسية الطامحة بتشكيل الحكومة كانت تعلم من جانب أنها ستواجه تحديات مختلفة خلال الفترة المقبلة، وفي نفس الوقت يدرك الجميع أن طبيعة التدخل الخارجي في آلية تشكيل هياكل السلطة بعد الانتخابات ستكون مختلفة عما جرى خلال الانتخابات الخمس السابقة.

منذ انتخابات العام ٢٠٠٥، كانت المفاوضات السياسية لتشكيل الحكومات الجديدة تخضع لآليتين: الأولى مرتبطة بالنسق الداخلي وعلاقات القوة والمصالح والأوزان النيابية والميدانية لكل طرف. والآلية الثانية كانت التأثير الخارجي المتعلق بشكل خاص بالتفاهم بين إيران والولايات المتحدة. وفيما يتصل بالآلية الثانية، فإن هذه الانتخابات هي الأولى التي جرت في ظل صراع أمريكي-إيراني يشمل بشكل خاص السعي للانفراد بتنفيذ كل من البلدين رؤيته الخاصة في العراق على حساب مصالح وانشغالات البلد الثاني.

لقد ظل (التفاهم) الأمريكي-الإيراني عنصرا مهما في غالبية الجولات الانتخابية العراقية السابقة، ولم ينقطع ذلك حتى بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، عام ٢٠١١، رغم أنه كان يتفاوت شكلا ومضمونا بين جولة انتخابية وأخرى حسب السياق السائد والإدارة الحاكمة في واشنطن، ولم ينقطع ذلك حتى في انتخابات العام ٢٠١٨ خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، رغم تصاعد النزاع مع إيران وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران تزامنا مع موعد تلك الانتخابات.

في واقع الأمر، كان النزاع بين الطرفين ما زال مستثنى من مساحات خاصة أسسها المبعوث الأمريكي الخاص للعراق آنذاك، بريث مكغورك، الذي كان قد عُين في ذلك الموقع في عهد الرئيس باراك أوباما، واتهم في حينه من قبل النائب الجمهوري، جو ويلسون، بتنفيذ سياسات «أدت إلى تمكين إيران ووكلائها في المنطقة» والعلاقة الخاصة مع رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، القريب من إيران. ولم يكن مكغورك، في عام ٢٠١٨، بعيدا عن تنسيق تقليدي مع إيران لتثبيت الحكومة الجديدة التي استبعدت رئيس الوزراء، حيدر العبادي، الفائز في حينه بأعلى الأصوات برغم قيادته لحملة طرد داعش، وتنفيذه سياسات متوازنة وغير طائفية، لكنه تعرض لانتقادات شديدة من طهران ومن القوى السياسية الحليفة لها في العراق على خلفية إعلانه قبيل موعد الانتخابات عن التزام حكومته بالعقوبات التي أعلنتها إدارة ترامب ضد طهران.

مثل هذا (التفاهم) أو حتى الخلط في موضوع العراق قد لا يبدو حاضرا اليوم، فهناك تصور أمريكي واضح فيما يتعلق بالمنطقة ومنها العراق، والمبعوث الرئاسي الأمريكي الجديد، مارك سافايا، وهو من أصل عراقي، قدم لمهمته بتصريحات واضحة تنتقد النفوذ الإيراني وترفض وجود الفصائل المسلحة الحليفة لطهران، وذلك قد يشير إلى احتمال غياب فرص التنسيق هذه المرة بين واشنطن وطهران، وربما لجوء كل منهما لاستخدام أسباب النفوذ والضغط المتقابلة على الكتل السياسية وحتى الأشخاص من النواب المنتخبين لضمان وجود حكومة مؤيدة لأحد الطرفين في مرحلة مفصلية من تاريخ المنطقة. لكن هذه التصورات قد لا تكون واقعية تماما، وربما تذهب واشنطن إلى ترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي حتى بوجود الفصائل المسلحة القريبة من إيران داخل مجلس النواب والحكومة، وأن تقرر عدم التدخل الواسع في تحديد طبيعة الحكومة المقبلة وهوية رئيسها. مثل هذا الأمر متوقع أيضا، ويعتمد على أولويات إدارة ترامب، الإقليمية والدولية، ورؤيتها الحقيقية للعراق والاتجاه الذي يذهب نحوه.

وفي الحالتين فإن هذا السياق، يمنح الانتخابات العراقية أهمية خاصة تتجاوز بعدها المحلي بكثير، فنتائج ما سيحصل في مرحلة السباق السياسي لتشكيل الحكومة وسائر هياكل السلطة ستحدد المعسكر الذي يقف فيه العراق، فمن جهة تريد طهران الاحتفاظ به بوصفه آخر خطوط دفاعها أمنيا وسياسيا واقتصاديا. وبالمقابل، تريده واشنطن جزءا من أجندتها للمنطقة سواء في مواجهة إيران والضغط عليها وعدم التعامل معها اقتصاديا في أقل تقدير، أو في مجال الانخراط ضمن النظام الجديد للشرق الأوسط القائم على مبادئ التنسيق الاقتصادي وفي إطار التطبيع مع إسرائيل.

وبانتظار نتائج المشاورات السياسية والتسابق المحتدم للحصول على أكبر تأييد ممكن وفق قواعد وصفقات صارت مألوفة في المشهد السياسي العراقي، فإن ما يمكن أن تقوم به كل من إيران والولايات المتحدة باتجاهين متعاكسين سيكون بدوره مؤثرا بقوة من دون أن يبدو مؤكدا الوصول إلى نتائج حاسمة في وقت قريب.

✳باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وأستاذ دكتور في الإعلام والدعاية من جامعة بغداد



جورج منصور:

الفقر في العراق.. مأساة في بلد الثراء

وتفاوتا اجتماعيا واسع النطاق. وما أن تطلع على تقرير "الفقر متعدد الأبعاد في العراق"، الصادر عن هيئة الإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق أوكسفورد للفقر والتنمية في عام ٢٠٢٥، حتى يغمرك إحساس بالخيبة وفقدان الأمل.

يكشف التقرير إلى "أن نسبة ٣٦/٨ ٪ من العراقيين، أي قرابة ١٧ مليون نسمة، يعانون من فقر يُقاس بخمسة مؤشرات: التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، والعمل، والتعرض للصدمات". ويضيف "إن ١٧/٥ ٪ يعانون من فقر الدخل، أي أن متوسط دخلهم الشهري يقل عن ١٣٧

يمثل الفقر في العراق واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيدا في المشهدين الاقتصادي والاجتماعي، ولا يعود ذلك إلى حجم معدلات الفقر فحسب، بل إلى الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة، وإلى التناقض الصارخ بين الإمكانيات الاقتصادية للبلاد ومستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان.

فالعراق، بوصفه واحدا من أكبر الدول المنتجة للنفط، يمتلك موردا ماليا ضخما كان يمكن أن يتحول إلى قاعدة لتنمية بشرية مستدامة، إلا أنه، بحسب المؤشرات الرسمية والدولية، لا يزال يعاني ضعفا واضحا في مستوى الخدمات الأساسية، وتراجعا في بنية التعليم والصحة،

يمثل الفقر في العراق واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيدا

ألف دينار».

ويبين التقرير أن أكثر المحافظات فقرا، هي: المثنى بنسبة ٤٣/٦ ٪، ثم صلاح الدين بنسبة ١٨/٧ ٪، فميسان بنسبة ١٦/٣ ٪. في حين كانت أقل المحافظات فقرا، هي: كركوك بنسبة ٩/٥ ٪، ثم بغداد بنسبة ١٣/٥ ٪. بينما حلت محافظات إقليم كردستان في مؤخرة القائمة، حيث سجلت دهوك نسبة ١٤/٨ ٪، والسليمانية نسبة ٧/٩ ٪، وأربيل بنسبة ٥/٩ ٪.

هذا الواقع المزري لا يثير الغضب فحسب، بل يمثل مفارقة مأساوية؛ ففي العراق، الفقر ليس رقما في تقارير دولية، بل هو حكاية وطن يفيض بالعقول والثروات، بينما يُستنزف بالفساد واليأس. إنه بلد يطفو على بحر من النفط، ويغوص في بحر من العوز. من بغداد إلى البصرة، ومن الموصل إلى العمارة، تتجاور القصور مع الأكواخ، وكأن الغنى والفقر توأمان قُدر لهما أن يعيشا في جسد واحد اسمه العراق.

تعود جذور الأزمة إلى عقود من الأنظمة السلطوية المتعاقبة، والحروب المدمرة، والعقوبات القاسية، ثم طوفان الفساد الذي أعقب عام ٢٠٠٣. كل هذا حول الدولة إلى آلة تستهلك ثرواتها لتثبيت السلطة، لا لبناء الإنسان. فصارت الثروة وسيلة للولاء وليس للإنتاج، وتحول الاقتصاد إلى ريع سياسي بدلا من أن يكون اقتصادا

تنمويا. فالسلطة التي تُبقي شعبها محتاجا، تُبقيه مطيعا. وهكذا لم يعد الفقر مجرد نتيجة تراكمية لإخفاقات الماضي، بل تحول إلى أداة حكم. كل نظام استبدادي يعرف أن الجائع لا يسأل عن الحرية، والمحتاج نادرا ما يحتج. وهكذا صار الفقر جزءا من هندسة السلطة؛ تُوزع الرواتب والمكرمات ليس بالعدل، بل بالولاء، فيعيش المواطن على فتات الدولة بدلا من أن يعتمد على كرامة العمل.

ولعل الاختفاء التدريجي للطبقة الوسطى هو أحد أبرز المؤشرات على هذا الانهيار. هذه الطبقة، التي تشكل ميزان العقل في المجتمع وتحميه من التطرف والفوضى، ذابت تحت وطأة الحروب والانقسامات. لقد حل محل المعلم والمهندس والمثقف، تجار الأزمات والمضاربون والمتنفعون. وحين يختفي صوت العقل، يعم ضجيج المال والسلاح، ويضيع الوطن بينهما.

لكن الفقر في العراق لا يُقاس بفرغ الجيوب فقط، بل بفرغ العقول أيضا. حين يضعف التعليم وتُهمل الثقافة، ينكمش الخيال وتزدهر الخرافة، ويُستبدل العمل بالدعاء، ويتحول الدين إلى تبرير للعجز، والطائفة إلى بديل عن الوطن. وهكذا يصبح الفقر الفكري أصل كل فقر مادي، ويُختزل الإنسان في حاجاته لا في أحلامه.

تلك هي المفارقة العراقية: بلدٌ يصدر النفط ويستورد

هذا الواقع المزري لا يثير الغضب فحسب، بل يمثل مفارقة مأساوية

هؤلاء هم الثروة الحقيقية التي لا تُصدر ولا تُنهب ولا تنضب. وحين يجد هؤلاء وطنًا يحتضنهم، سيُعيدون للعراق مكانته التي يستحقها: منارة للفكر، لا مجرد سوق للنفط.

على مستوى الدول العربية، وحسب تقارير عالمية، صُنف العراق في المرتبة التاسعة كأفقر دولة، بعد اليمن والصومال والسودان وموريتانيا وغيرها. أما على المستوى العالمي، فيحتل العراق المرتبة ٧٦ كأفقر دولة في العالم.

وبالرغم من النفط والموارد الكبيرة في العراق، هناك تحديات كبيرة مثل الفساد وعدم الاستقرار والنزاعات، التي تؤثر على التوزيع العادل للثروة، وهو ما ينعكس في نسب الفقر وبعض أنواع الحرمان.

خلاصة القول:

ليس الفقر في العراق فقر مال، بل هو فقر عدالة ووعي ورؤية. وليس الغنى الحقيقي هو ما يُستخرج من باطن الأرض، بل ما يُستخرج من عقل الإنسان وإرادته. حين يتصالح العراق مع عقله، ويؤمن بالعلم بدل الولاء الأعمى، وبالععمل بدل الانتظار، عندها فقط سينهض من رواده كما فعل في تاريخه مرارا. فالألم لا تموت، بل تُبعث من جديد حين تتذكر من تكون.

الكهرباء، ويملك العقول لكنه يطاردها إلى المنافي. بلد يكتب الشعر ولا يقرأه أحد، يتغنى بمجده الماضي وينسى أن المجد لا يُورث، بل يُصنع. إنه غني بكل شيء إلا العدالة، وفقير بكل شيء إلا الألم. وهذه المفارقة ليست قدرا محتوما، بل هي نتيجة طبيعية لغياب مشروع وطني حقيقي منذ عقود.

فالثروة ليست منحة، بل هي امتحان. وفي العراق، كشف المال النفطي عن هشاشة البنية الأخلاقية لكل من الدولة والمجتمع. حين غابت العدالة، تحولت الثروة إلى لعنة تُغري وتُفسد وتُقسم. إن الثروة التي لا تصنع كرامة تصنع عبودية، والغنى الذي لا يولد معرفة يولد خواء أقسى من الفقر نفسه.

لن ينهض العراق بمشاريع إسمنتية ضخمة، بل بوعي جديد. حين يدرك العراقي أن خلاصه في عقله لا في معونته، وحين يعيد المجتمع الاعتبار للعلم والتعليم والعمل، عندها فقط ستتحول الثروة إلى طاقة للحرية، لا أداة للتبعية. فكل إصلاح لا يبدأ من الوعي، هو بناء على رمال.

وبرغم كل هذا الخراب، لم يمت الضوء تماما. ثمة شباب يكتبون ويبتكرون ويزرعون وينهضون من بين الرماد. ثمة نساء يدرسن في القرى النائية، وشباب يبرمجون في الظل، وعقول تعيد اختراع الأمل كل صباح.

المرصد التركي و الملف الكردي



لجنة التضامن البرلمانية تقرر ارسال وفد إلى إيمرالي

قررت لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية في البرلمان الذهاب إلى إيمرالي خلال اجتماع لمناقشة جدول أعمال الزيارة وفي الاجتماع الثامن عشر، أعلن حزب الشعب الجمهوري عدم إرسال عضوه ضمن الوفد المتجه إلى إيمرالي، وغادر قاعة الاجتماع وأُجري تصويت بين بقية أعضاء اللجنة، أسفر عن قرار بإرسال وفد رسمي من اللجنة إلى إيمرالي.

وصوّتت اللجنة بـ ٣٢ صوتاً بنعم، و٢ برفض وامتناع ٣ أصوات عن تصويت. وتمت الموافقة على القرار بأغلبية الأصوات.

وفد مكون من أربعة أشخاص

وبعد قرار اللجنة البرلمانية، تقرر أن يذهب وفد مكون من أربعة أشخاص جزيرة إمرالي في بداية الأسبوع المقبل. ووفقاً لوكالة ميزوبوتاميا، صوّت حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وحزب العمال التركي، وحزب الكدح، لصالح الاجتماع، بينما امتنعت كتلة يني يول عن التصويت. وصوّت ضد الاجتماع كل من حزب الديمقراطي، وحزب حزب الدعوة الحرة (HUDA-Par)، وحزب اليسار الديمقراطي.

رُفض اقتراح مجموعة «حزب الطريق الجديد»

رُفض اقتراح مجموعة «يني يول» بقاء اوجلان عبر نظام التواصل المرئي SEGBİS بأغلبية الأصوات.

أعلن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب أمس أنه في حال عقد اجتماع، سيضم الوفد رئيسة الكتلة البرلمانية كولستان كلج كوج يغيث. كما صرح نائب الرئيس العام لحزب الحركة القومية فتي يلدرز، قبل اجتماع اللجنة بأنه سيكون أيضاً جزءاً من الوفد.

وقال زعيم الحزب الكردي المشترك تونجر بكرهان وتولاي هاتي أوغلاري في بيان "نرحب بالقرار الذي اتخذته اليوم لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية بالذهاب إلى إمرالي باعتباره التعبير الأكثر واقعية عن النضج الديمقراطي لتركيا وإرادتها من أجل السلام".

وستكون هذه الزيارة محورية في محادثات السلام، وفقاً لحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب.

وتتألف اللجنة من واحد وخمسين عضواً من أحزاب متعددة، يتصدرها حزب العدالة والتنمية الحاكم باثنين وعشرين عضواً، إضافة إلى تمثيل لحزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطية، وحزب الحركة القومية، وتكتلات أصغر.

قبل التصويت، أكد رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، عبد الله غولر، أن الزيارة "تُنظر إليها بإيجابية" وأن الغرض منها "تقضي الحقائق". كما أعلن دعم الحزب للاقتراح.

من جانبه، واصل زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، الضغط باتجاه التواصل مع اوجلان مباشرة، ملوّحاً بأنه مستعد للذهاب بنفسه إلى إمرالي إذا لم تتحرك اللجنة. الرئيس رجب طيب أردوغان وصف موقف بهجلي بأنه "شجاع ويمتلك رؤية"، داعماً إحالة القرار إلى اللجنة.

جدل متصاعد

أما حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، فقد أيد الزيارة بقوة، واعتبر أن المعارضة الرئيسية يجب أن تكون "في مقدمة الساعين إلى السلام". ومن المتوقع أن تمثله خلال الزيارة نائبته غلستان كيليج كوتشيبيت.

وبموجب اللوائح، ستتاح زيارة وفد مكوّن من أربعة أعضاء إلى إمريالي بالتنسيق مع وزارة العدل، من دون تحديد موعد نهائي حتى الآن.

وينقسم المشهد التركي بين اتجاهين: يرى المنتقدون أن التركيز على زيارة أوجلان قد يُجْجِم عمل اللجنة ويختزله في مشهد رمزي لا يغيّر شيئاً في جوهر السياسات المطلوبة لإنهاء الصراع. في المقابل، يؤكد مؤيدو الزيارة أنّ "الاستماع إلى أوجلان مباشرة" ضرورة لفهم اتجاهات المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد دعوته في فبراير إلى تخلي حزب العمال الكردستاني عن السلاح، وهي الدعوة التي استجاب لها التنظيم لاحقاً.

الأحزاب القومية خارج اللجنة - وعلى رأسها حزب "الخير" - هاجمت الخطوة بشدة، إذ دعا زعيمه مساوات درويش أوغلو الرئيس أردوغان إلى "إغلاق ملف إمريالي"، منتقداً رهن قضايا الدولة المصيرية بـ"تحالفات برلمانية متغيرة".

سنسير بخطوات أكثر حزماً نحو بناء تركيا ديمقراطية.

ووصفت بروين بولدان، عضوة الوفد المتجه إلى إمريالي عن حزب المساواة والديمقراطية للشعوب، قرار اللجنة الخاص بإجراء اللقاء مع القائد أبو بأنه «قرار تاريخي»، كما قدمت الشكر لكل من دعم هذه المرحلة.

أصدرت لجنة التضامن الوطني والاخوة والديمقراطية في مجلس النواب في اجتماعها الثامن عشر قرار اللقاء مع القائد أبو. يعتبر القرار الذي اتخذ بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة بمثابة مرحلة جديدة من مراحل الحل.

ألقت بروين بولدان عضوة البعثة إلى إمريالي عن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب بيانا متعلقا بقرار اللجنة ووصفت القرار بأنه «قرار تاريخي». قالت بولدان: «تزامنا مع هذا القرار سنقدم خطوات أكثر جدية لحل القضية الكردية وبناء دولة تركية ديمقراطية»

شكرت بولدان كل الذين دعموا العملية وقالت: «أتقدم بالشكر إلى رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان الذي لعب دوراً كبيراً في أعمال اللجنة واتخاذ هكذا قرار، السيد دولت بخجلي رئيس الحركة القومية الذي واجه العقبات، ورئيس مجلس النواب التركي الأعلى نعمان كورتولموش، الذي اتخذ موقفاً بناءً، وجميع رؤساء الأحزاب السياسية وأعضاء اللجنة الذين ساهموا في اتخاذ القرار».



خطوة تاريخية في محادثات السلام

أكد الرئيسان المشتركان للحزب، تولاي حاتم أوغولاري وتونجر بكرهان، أن زيارة إمرالي المرتقبة ستشكل خطوة تاريخية هادفة إلى إنهاء الوضع القائم والمعاناة المستمرة منذ عقود، وستسهم في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التوافق المجتمعي المنشود وذلك في بيان بعد قرار لجنة التضامن البرلمانية إرسال وفد للقاء أوجلان، وهذا نص البيان:

ليكن هذا القرار جسراً إلى مستقبل مشترك لـ ٨٦ مليوناً،
ومدخلًا لوحدتنا الديمقراطية وسلامنا الدائم

بيان صادر عن رئيسي حزبي حول قرار «لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية»
المتعلق بالتوجه إلى إمرالي:

نرحب بقرار لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية الصادر اليوم بشأن الزيارة إلى إمرالي، ونعتبره التعبير الأوضح عن النضج الديمقراطي لتركيا وعن إرادة السلام فيها.

إن الدور الأساسي
للسياسة هو حماية
المصلحة المشتركة
للبلاد ولجميع
شعوبها، وتقديم حلول
واقعية. والقرار المتخذ
اليوم هو تجسيد حي
لهذه المسؤولية. لكننا،

وبأسف، نلاحظ وجود مواقف متحفظة تجاه هذه
الخطوة التاريخية لدى بعض الأوساط السياسية.
إن الشجاعة والرؤية البعيدة تستحقان التقدير
دائماً في مسارات السلام، أما التردد والانعزال فيؤدي
الضمير الجمعي. ومن واجب السياسة الديمقراطية
أن تقف صفاً واحداً في لحظات اتخاذ القرارات
المصيرية المتعلقة بالمستقبل المشترك للشعوب.
وبهذه المناسبة نذكر الجميع بمسؤوليتهم
التاريخية في دعم إرادة السلام. فخطوات الشجاعة
التي نتخذها اليوم ستمنحنا غداً قائماً على الأخوة
الحقة. ونتمنى أن يكون هذا المسعى سبباً في
بناء مستقبل مشترك لـ ٨٦ مليون إنسان، ووجدتنا
الديمقراطية الحرة، والمواطنة المتساوية، والسلام
الدائم. فصنع السلام مسؤوليتنا المشتركة. ورغم
اختلاف توجهاتنا السياسية، ندعو كل من يملك
رؤية لمستقبل هذا البلد إلى الاجتماع حول أرضية
مشتركة للسلام والحل.

تولاي حاتم اوغولاري و تونجر بكرهان

الرئيسان المشاركان لحزب الشعوب الديمقراطي (DEM)

٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٥

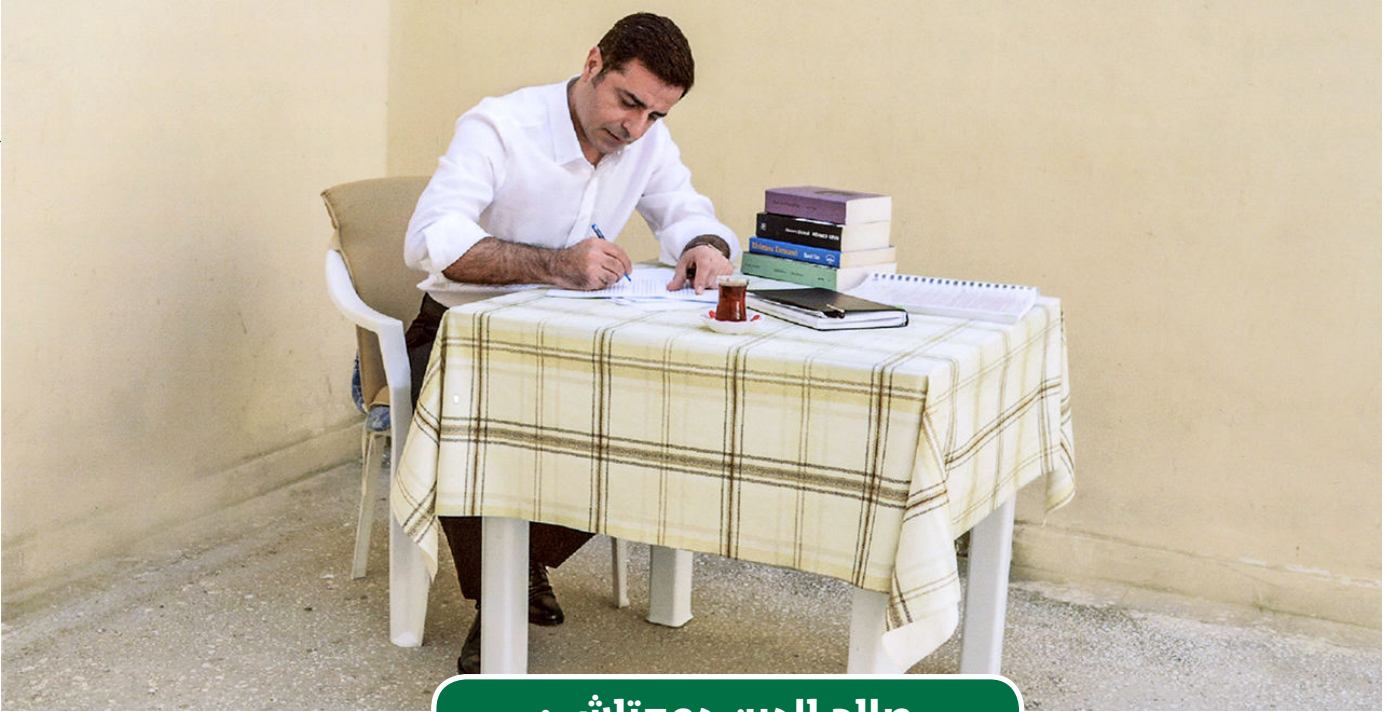
إن الزيارة المرتقبة
إلى إمري تمثل خطوة
تاريخية على طريق
إنهاء عقود من الآلام،
وفتح صفحة جديدة
تُرسخ المصالحة
المجتمعية. فالأرضية
الحوارية التي ستبنى

هناك، وقنوات التواصل الشفافة التي ستُطور، تفتح
نافذة فرصة فريدة لحل القضية الكردية وتعميق مسار
الديمقراطية في تركيا.

إن ذهاب اللجنة إلى إمري سيفسح المجال
لبداية مرحلة جديدة في البلاد، حيث يحلّ الأمل
بالعيش المشترك والثقة المتبادلة محلّ سياسة
الخوف. وستسهم هذه الزيارة في تعزيز الشفافية
والمصداقية في العملية الجارية، بما يقوّي مشاركة
كل شرائح المجتمع في بناء السلام.

ونؤكد ثقتنا الكاملة بأن اللقاءات التي ستُعقد
مع السيد عبد الله أوجلان ستؤدي دوراً حاسماً في
ضمان سير العملية بشكل صحي وآمن. كما نعرب
عن تقديرنا لأعضاء اللجنة الذين سيتولّون هذه
المهمة، ولرئيس البرلمان السيد نعمان كورتولموش،
ولجميع الأحزاب السياسية التي أدّت دوراً بناءً في
أعمال اللجنة.

نتقدّم أيضاً بالشكر إلى رئيس الجمهورية السيد
رجب طيب أردوغان، ورئيس حزب الحركة القومية
السيد دولت بهجلي، وإلى حزبي تحالفنا (EMEP و
TİP) لدعمهم تأسيس اللجنة ولتمكينها من العمل
بهدهوء، وإدراكهم مطلب السلام لدى الشعوب،
وإعلانهم الشجاع للذهاب إلى إمري.



صلاح الدين دميرتاش :

التركيز يجب أن يبقى منصبا على مسار السلام

صفحة الكاتب/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الجمهورية والسيد دولت بهجلي بشجاعة كبيرة، وتحظى بدعم قوي من المعارضة، وعلى رأسها السيد أوزغور أوزال. لا توجد بيني وبين السيد أوجلان أي منافسة أو خلاف أو تباين في هذا الشأن.

دور السيد أوجلان ومسؤوليته التاريخية في هذه العملية بالغ الأهمية، وهو وحده القادر على القيام به، ولا يستطيع أحد - بمن فيهم أنا - أن يحل محله. أما دوري في السياسة الديمقراطية فهو دعم جهود السلام وتعزيزها، ولا يستطيع أحد أن يقوم بهذا الدور نيابة عني.

ومع ذلك، فإن ظروف الاحتجاز في إمرالي وأدرنة تجعل من الصعب أداء هذه المهمة بشكل صحي وسليم. هذه حقيقة، وليست شرطا أو طلبا أو مساومة. آمل أن تزور لجنة البرلمان إمرالي لترى ما أعنيه، وتستمتع مباشرة إلى الحقائق من مصدرها.

في الوقت الذي يجري فيه النقاش حول زيارة لجنة البرلمان إلى جزيرة إمرالي، لا يبدو مناسبا تحويل الأنظار إلى قضايا أخرى.

لكن الجدل الذي يثار باسمي - بشكل مباشر أو غير مباشر - يؤثر على العملية برمّتها، ولذلك أكتب هذه السطور لتوضيح بعض النقاط بصورة صريحة.

في لحظة حرجة ودقيقة كهذه، حيث تدور في الخارج عملية بالغة الأهمية، آخر ما أريده هو أن أكون في صدارة جدول الأعمال، فالنقاشات الدائرة حول التطورات العاجلة المرتبطة بزيارة لجنة البرلمان إلى إمرالي ينبغي أن تبقى في صميم الاهتمام، لأن تحويل النقاش إلى اتجاه آخر يشتت الهدف الأساسي: تقدّم مسار السلام.

لذا آمل أن تكون هذه الرسالة خاتمة لكل التكهنات والجدالات غير الضرورية.

٢- لا أكنّ الكراهية لأحد... ومستعد للحوار مع الجميع

لا أحمل ضغينة أو كراهية تجاه أي طرف، ولا أملك

١- أنا داعم كامل لمسار السلام

أنا خلف مبادرات السلام بشكل كامل؛ تلك التي بدأت بمبادرة السيد عبد الله أوجلان، وانضم إليها رئيس

هذا المسار خيار استراتيجي وحيد القادر على حماية الشعوب

هو حزب DEM، وهو حزبي الوحيد. وحتى لو اضطرت يوما للخروج من السياسة العملية، فبيتي سيبقى حزب DEM. أما الأحاديث عن تأسيس حزب جديد أو انتقالي إلى حزب آخر، فمحض تكهنات لا أساس لها.

٤- النضال السياسي لا يقتصر على الأحزاب وحدها

الحياة كلها مجال للنضال السياسي. وحتى إن لم أكن في موقع سياسي نشط، فسأظل جزءا من النضال الديمقراطي، وسأواصل ذلك بكل السبل المتاحة. كل ما عدا ما ذكرته هنا هو تضليل أو تعليق أو تكهن غير صحيح.

سننجح السلام... ثم نحقق العدالة والمساواة والأخوة

سواصل خطانا بالصبر، خطوة خطوة، لبناء السلام أولا، ثم العدالة والمساواة والأخوة. لا مجال لليأس أو اللامبالاة. سننجح بلا شك. والآن تبقى عيوننا وأذاننا موجهة نحو القرار الشجاع والتاريخي الذي ستتخذه لجنة البرلمان.

سجن أدرة

٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٥

تर्फ ذلك أصلا. وإذا حصلت يوما على حرية الحركة، ووافق المعنيون، فسألتقي وجهها لوجه مع جميع الفاعلين السياسيين، بما في ذلك:

- * أوزغور أوزال
- * دولت بهجلي
- * علي باباجان
- * أحمد داود أوغلو
- * فاتح أريكان
- * أكان باش
- * محمود أريكان
- * موسافت درويش أوغلو

وأستمع إلى آرائهم وانتقاداتهم، وأطرح وجهات نظري بصدق خدمة لمستقبل البلاد.

سأفعل ذلك بروح منفتحة، بعيدا عن الحسابات الحزبية أو المناصب أو المواقع. وإذا ما كان الرئيس جادا في فتح صفحة جديدة عبر إصلاحات ديمقراطية تقود البلاد إلى واقع اجتماعي واقتصادي مختلف، فسأدعمه دون تردد، تماما كما أ دعم مسار السلام دون قيد أو شرط.

٣- حزبي هو حزب الشعوب والديمقراطية (DEM) ولن يكون لي حزب غيره

دخلت المعتزك السياسي عبر حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)، وممثل تقاليدنا السياسية اليوم



قراءة في قرارات اللجنة البرلمانية بشأن التوجه إلى إمرالي

كثير من القوى السياسية إلى ضرورة توجه اللجنة إلى إمرالي ولقاء القائد أبو للحديث معه مباشرة باعتباره أكثر من يستطيع أن يقود عملية السلام ويضع الرؤى الصائبة. وقد اتخذت اللجنة قرارها بأغلبية واضحة، حيث صوّت ٣٢ عضوا لصالح القرار، مقابل صوتين معارضين و٣ امتنعوا عن التصويت.

**خطوة طال انتظارها
وفُرصة فريدة**

وقد طرح القائد أبو ندائه التاريخي من أجل

محمد يوسف- القاهرة :يشكّل قرار لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية في البرلمان التركي في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٥ بإرسال وفد رسمي إلى جزيرة إمرالي خطوة لافتة في المشهد السياسي التركي، كونه يأتي في توقيت تتصاعد فيه النقاشات حول آفاق الحل السياسي للقضية الكردية في إطار النداء التاريخي الذي أطلقه القائد عبد الله أوجلان من أجل السلام، لا سيما مع حالة البطء الشديدة من قبل النظام التركي.

وأتى القرار بعد عقد ١٨ اجتماع للجنة التي كانت بدايتها في آب الماضي، وسط دعوات من

اعتمدت لجنة التضامن قراراً مهماً بخطوة لها دلالات كثيرة

الأوسط، لوكالة فرات للأنباء (ANF)، إنه من الظواهر النادرة على المستوى العالمي أن يزور وفد حكومي رسمي سجيناً سياسياً، إذ تؤكد هذه الحقيقة أن الدولة التركية في مأزق، وتلجأ إلى قائد سياسي مثل عبد الله أوجلان لحلّ مشاكل الدولة وأزماتها. واعتبر كذلك أن قرار اللجنة يؤكد أن القائد أبو بات يُعترف به رسمياً على المستويين العالمي والإقليمي كمحاور رئيسي لقضية الكرد في العالم والإقليم، بمعنى آخر يُنظر إليه أنه الزعيم الأوحيد للكرد في دولة ظلت طوال ١٠٠ عام تمنع الاعتراف بالوجود الكردي، إلا أنها تتوجه الآن رسمياً إلى زعيم كردي وتعترف بوجود الكرد، مشدداً على أن الدولة التركية تريد أن تحمي نفسها من التفكك ومن موجة التغيير الحاصلة في المنطقة. بمعنى آخر، بسبب ضعف الدولة، تريد أن تحتمي بالقائد أوجلان وألا تطالها عاصفة التغيير.

النظام مطالب بخطوة شجاعة

وكانت كثير من القوى السياسية الداعمة للعملية ترى أن ذهاب اللجنة للقائد أبو ضرورة، لأنها تبدأ قناة حوار رسمية وترسخ لها، على نحو يؤسس لتوافق مجتمعي قائم على الحوار

السلام والمجتمع الديمقراطي في ٢٧ شباط من العام الجاري، وتواصلت الخطوة تلو الأخرى من الطرف الكردي، وصولاً إلى حلّ حزب العمال الكردستاني هيكله التنظيمي، ثم إتلاف عشرات المقاتلين سلاحهم في فعالية رمزية، وصولاً إلى انسحاب مقاتلي الحزب من داخل الأراضي التركية. كل هذه الخطوات الإيجابية غير المسبوقة كانت تتخللها رسائل مستمرة القائد عبد الله أوجلان تدفع مسار السلام إلى الأمام دفعا وتؤطر له فلسفياً وعملياً، بينما لا يزال النظام التركي يتباطأ ويتلصقاً في اتخاذ خطوة ملموسة على الأقل تضاهي ولو قسماً بسيطاً مما أقدم عليه الطرف الكردي. وحتى اللجنة منذ تشكيلها في آب لم تقدم على خطوة كبيرة، وسط تأكيد على أنها بحاجة إلى الذهاب إلى إمرالي، إلى أن خرج زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي، أكثر الداعمين بالدولة العميقة للعملية، يلوح بتوجهه شخصياً إلى إمرالي إذا تعذر على اللجنة اتخاذ قرار بهذا الصدد. وبالتالي كان لا بد من خطوة تعبر عن أن هناك تقدماً ما يحدث في العملية، وهو ما قد كان بهذا القرار.

تعليقاً على تلك الخطوة، يقول نيازي حامد المحلل السياسي المتخصص في شؤون الشرق

لا بد من خطوة تعبر عن أن هناك تقدما ما يحدث في العملية

الحكومة التركية إلى التحرك بجدية وبشجاعة قبل أن تتفاقم التعقيدات.

موقف حزب الشعب الجمهوري

وقد برز خلال جلسة أمس للجنة موقف حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، الذي رفض المشاركة في الزيارة وأعلن انسحابه من القاعة، في خطوة لاقت انتقادات واسعة داخل الأوساط السياسية التركية الداعمة لمسار السلام، ويطرح تساؤلات حول قناعات الحزب تجاه حلّ القضية، وهو الحزب الذي استفاد من أصوات الكرد في الانتخابات سابقا.

في المقابل، أبدى حزب المساواة وديمقراطية الشعوب أسفه لموقف حزب الشعب الجمهوري والقوى السياسية التي اتخذت موقفا مشابها، وهنا أكد الحزب المسؤولية التاريخية الواقعة على عاتق الجميع في سبيل تعزيز رؤية السلام، قائلا: «إن الخطوات الحكيمة التي سنخطوها اليوم ستفتح باب مستقبل جديد في إطار حقوق الأخوة. ونأمل أن تكون هذه الزيارة وسيلة لمستقبل مشترك لستة وثمانون مليون إنسان، وللديمقراطية الحرة، وللمواطنة المتساوية، وللسلام الدائم».

والتواصل المباشر مع القائد، وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية كبيرة على مسار الحل، وخلق حالة من الثقة المجتمعية في العملية التي كان يهددها بطء النظام بالفشل.

بدوره، يقول الكاتب الصحفي المصري فتحي محمود، لوكالة فرات للأنباء (ANF)، إن نجاح أي مسار حقيقي للسلام في تركيا يقتضي خطوات أكثر شجاعة ووضوحا من جانب الدولة، وفي مقدمتها إنهاء العزلة الجسدية المفروضة على القائد عبد الله أوجلان، باعتباره طرفا أساسيا في أي حل سياسي مستدام، مشددا على أن اللجنة يجب أن تضع ذلك في اعتبارها جيدا، وأن على النظام التركي أن يتخذ خطوة شجاعة بهذا الاتجاه، كما كانت خطوات القائد أبو وحزب العمال الكردستاني أكثر شجاعة باتجاه عملية السلام.

وتمنّى محمود قرار اللجنة، لكنه أكد أن استمرار النظام في التعامل البطيء مع ملف السلام يعرقل فرص التقدم، ويُبقي الوضع في دائرة التوتر والجمود. وأضاف أن التجارب الدولية أثبتت أن الانفتاح على قنوات الحوار، وتوفير ظروف إنسانية وسياسية ملائمة لأطراف النزاع، يمكن أن يفتح الباب أمام مرحلة جديدة أكثر استقرارا. ودعا



نحو جمهورية ديمقراطية تعترف بحقوق الكرد

دعا تونجر بكرهان، الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، خلال خطابه في اجتماع شعبي عام بجولك، الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم التاريخية في هذه المرحلة. وأكد على ضرورة تحوّل الجمهورية إلى نموذج ديمقراطي شامل، يقوم على الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكردي. قال الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر بكرخان، في الاجتماع الشعبي العام إن عملية الحوار والتفاوض التي انطلقت لحل القضية الكردية تُعدّ فرصة تاريخية. وأكد بكرخان أن هذه العملية لن تنجح إلا بدعم الشعب.

وصرح بكرهان أن الشعب الكردي يناضل من أجل حقوقه الديمقراطية التي حُرِم منها منذ مئة عام، وقال: «يجب أن تصبح الجمهورية ديمقراطية الآن بالاعتراف بالحقوق الكردية. يجب أن تصبح الهوية الكردية حقا قانونيا. هل الاعتراف غير القانوني ممكن؟ هل يمكن حل مشكلة عمرها قرن بنوايا حسنة دون قانون؟ آه، هذه الطاولة هي طاولة تطبيق هذا القانون».

وأعلن بكرهان بعد ذلك أنه ينبغي تحرير اللغة الأم، ومناقشة الديمقراطية المحلية والعدالة الاقتصادية على طاولة المفاوضات.

وواصل بكرخان حديثه مؤكداً أن اللجنة وصلت الآن إلى مرحلة لقاء أوجلان، وقال: «حان الوقت للقاء أهم فاعل في هذه القضية. لقد فتح السيد أوجلان بنفسه باباً بالغ الأهمية، وأوجد أملاً كبيراً بأنه إذا استطعنا إبراز ما يسعى إليه السيد أوجلان، وتعزيز القوة التي تقف وراءه، فسنحقق السلام. إن تحقيق السلام ممكن وقريب».

في ختام كلمته، أعرب بكرخان أيضاً عن استيائه من الاستيلاء على البلديات، مؤكداً ضرورة إخلاء السجون، قائلاً: «لا ينبغي أن يغيب العقل والضمير في هذه العملية. من أجل مستقبل هذا البلد، يجب على الجميع القيام بدورهم».

النضال المنظم هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم.

من جهتها دعت تولاي حاتم أوغلاري، الرئيسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عملية بدءاً من وضع حد للممارسات المؤثرة سلباً على البيئة وإطلاق سراح السجناء السياسيين واستئناف مفاوضات السلام. وأكدت في رسالتها على أن «الطريق إلى السلام ونظم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM) في كوجالي أمسية تضامنية في مقرّ جمعيات بلدية إزميت، بمشاركة الرئاسة المشتركة للحزب، تولاي حاتم أوغلاري، وعددٍ من الشخصيات. واستُهلّت الأمسية بعرض فيلم.

ألقت تولاي حاتم أوغلاري كلمة في ليلة التضامن، واستذكرت النساء والأطفال الذين فقدوا أرواحهم في حريق مصنع ديلوفاسي. ولفتت الانتباه إلى العديد من المرافق في أحياء كوجالي الخارجة عن السيطرة. وأكدت تولاي حاتم أوغلاري أنها ستتابع محاسبة المسؤولين عن جميع العمال الذين فقدوا أرواحهم.

«حركة الحرية الكردية اتخذت خطوات هامة»

وصرحت تولاي حاتم أوغلاري أن حركة الحرية الكردية اتخذت خطوات ملموسة بعد دعوة القائد أبو في ٢٧ شباط. وأوضحت أن من أهم هذه الخطوات إحراق الأسلحة وقرار الانسحاب من تركيا، وهي مرحلة حاسمة في هذه العملية. وأضافت: «تم تشكيل لجنة بناء على هذه الخطوات. وحددنا عملية الانسحاب كخطوة ثانية. وفي هذه العملية، كان من المتوقع أن يتخذ البرلمان قراراً بالتوجه إلى إمرالي».

أشارت تولاي حاتم أوغلاري إلى ضرورة توجه اللجنة إلى إمرالي، مؤكدة على ضرورة تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقالت: «يجب الإفراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين في السجون، وخاصة رفاقنا المسجونين على خلفية قضية المؤامرة. لا نقبل أن يُطرح سؤال «هل أنتم نادمون؟» على من يناضلون منذ ٣٠ عاماً. ولا نقبل تعليق الأحكام».

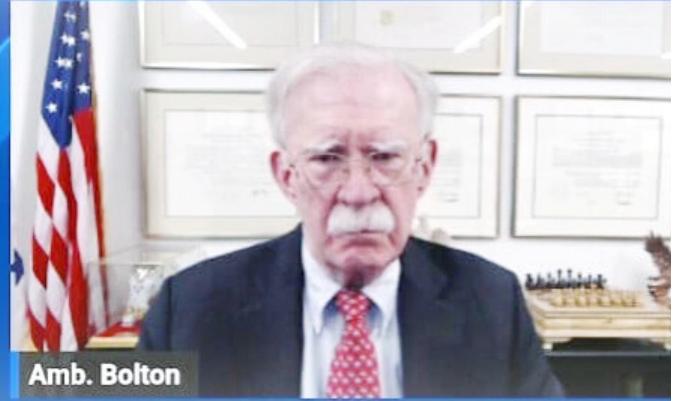
الطريق الوحيد للسلام الدائم هو التنظيم

أوضحت تولاي حاتم أوغلاري بأن إحدى الخطوات الملموسة التي ينبغي على الدولة اتخاذها هي إلغاء قانون الوكلاء (القيوم). وتابعت: «لقد قاومنا بشكل منهجي العمليات ضد حزب الشعب الجمهوري، وما زلنا نواصل ذلك».

وأكدت تولاي حاتم أوغلاري أن السبيل الوحيد للسلام والديمقراطية هو النضال المنظم، وأضافت: «لن تُقدم الديمقراطية والسلام على طبق من ذهب. العملية حية، وكلما رعينها، ازداد بناء السلام والمجتمع الديمقراطي. السبيل الوحيد للسلام الدائم هو التنظيم».



Erem Kansoy



Amb. Bolton

جون بولتون: استمرار المسيرة السلمية في تركيا سيفيد الجميع

والهجمات عبر الحدود ضد الكرد. كما قيّم الدعم المقدم لحركة حماس، وكذلك الدور في تغيير النظام في سوريا، على أنهما جزء من هذه السياسة.

وأوضح بولتون أن أردوغان يتدخل بشكل مباشر في سوريا برغبة في فرض الهيمنة، كما يستخدم قوات بالوكالة، ويرى أن منح مكانة محتملة مستقلة للكرد في سوريا يتعارض مع مصالحه، وأردف قائلاً: «إنها حقبة خطيرة للغاية بالنسبة للكرد في سوريا. سواء بسبب الضغط المباشر من الحدود التركية، أو على يد الشرع».

صرّح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون أن استمرار المسيرة السلمية في تركيا سيفيد الجميع، لكنه غير مقتنع بأن أردوغان يريد التوصل إلى حل.

أجاب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون على أسئلة الصحفي أرم كانسوي على قناة (مديا خبر) Medya Haber TV.

صرّح بولتون أن سياسة "العثمانية الجديدة" التي تنتهجها تركيا في عهد الرئيس أردوغان تتبلور في دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة

منذ زمن طويل أعتقد بضرورة وجود كيان كردي مستقل

لا نعتقد أن إدارة ترامب قد فهمت ذلك

وذكر بولتون أنه لا يعتقد أن إدارة ترامب لديها إجابة محددة ولملموسة على السؤال "ما نوع العلاقة مع الكرد في الشرق الأوسط"، وتابع حديثه قائلاً: «يعتبر الجيش الأمريكي أن الجنرال مظلوم وأعمال قوات سوريا الديمقراطية ضد داعش قيّمة للغاية. ويشعر الكثيرون في واشنطن بالقلق من أن داعش قد يتعافى من جديد ويستعيد قوته. قد لا يتمكن من السيطرة على منطقة كما في السابق، ولكن هذه الجماعة قد تعود إلى الواجهة كقوة إرهابية. وأولئك الذين يدركون الدور الذي لعبه الكرد في هزيمة داعش في العراق وسوريا وتركيا يريدون حمايتهم. من واقع خبرتي منذ بداية إدارة ترامب، يمكنني القول إننا لسنا مقتنعين بأنه يدرك مدى تعقيد هذه القضية، أو أنهم غير مدركين تماماً لأهمية ما فعله الكرد لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها».

وفي معرض تناوله لمسألة عملية السلام والمجتمع الديمقراطي الجارية في تركيا، أشار بولتون إلى أن إنهاء الحرب وتمكين المواطنين الكرد من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية التركية سيكون في مصلحة الجميع. وأضاف بولتون قائلاً: «ما يبدو من الخارج هو أن أردوغان يتعرض لتضييق سياسي كبير في الداخل. لا يمكن القول إنني أحب أردوغان؛ ولست متأكداً من مدى إمكانية الوثوق به. أنا منذ زمن طويل أعتقد بضرورة وجود كيان كردي مستقل».

ولو كان هذا الكيان قد تأسس قبل سنوات، لكانت منطقة الشرق الأوسط أكثر سلاماً بكثير. لا أعلم مدى إمكانية تحقيق ذلك اليوم، ولكنني متشكك تجاه محاولات أردوغان للمصالحة؛ فأنا أؤمن بأنه لا بد أن تكون لديه أجندة وحسابات مخفية. أأمل أن تؤدي إلى نتيجة سلمية، لكن وكما قلت، أنا متشكك حيال هذا الأمر».

المرصد السوري و الملف الكردي



قائد «قسد» و شيخ مشايخ شمر: أهمية الشراكة بين مختلف المكونات

ومشاوراته، سواء مع الشرع أو مختلف الشخصيات والفاعليات التي التقى بها. مثنيا على أهمية الشراكة بين مختلف المكونات، ودور مختلف الفاعليات السياسية والأهلية في إرساء تفاهات واضحة، بغية تنفيذ اتفاقية العاشر من آذار. وكان شيخ مشايخ قبيلة شمر العربية مانع حميدي الدهام الهادي الجربا قد توجه قبل أي أيام إلى دمشق والتقى بالعديد من الشخصيات بينهم رئيس الحكومة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع.

في لقاء يجسد أهمية تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف المكونات في المنطقة، التقى القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، مع شيخ مشايخ قبيلة شمر العربية، في مدينة الحسكة. تناول اللقاء، الاجتماع الأخير الذي عُقد بين الشيخ مانع ورئيس الحكومة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع، والشؤون السياسية والخدمية والأمنية في إقليم شمال شرق سوريا. وقد تباحث الشيخ مانع مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي تفاصيل لقاءاته



قائد قسد: على المجتمع الدولي منحنا الفرصة مثل الشرع

اتفاق العاشر من مارس / آذار قائلاً: " يجب ألا يتم اعتبار مشاركتنا في الجيش السوري كتهديد لدول الجوار، فنحن لم نقاتل ضد أحد، بل أن مشاركتنا ضمن الجيش السوري هو ضمان لاستقرار وأمن الجوار".

وفيما يتعلق بالنظام الجديد الذي سيتشكل في سوريا، أوضح عبدي أنهم لن يسمحوا بالعودة إلى النظام المركزي الذي كان قائماً في عهد بشار الأسد مشدداً على أن الحرب التي شهدتها سوريا لنحو ١٥ عاماً تستوجب إدارة جميع العناصر في سوريا لنفسها عبر نظام غير مركزي.

وأشار عبدي إلى دعم أربيل وسليمانية للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا منذ ١٥ عاماً، مفيداً أنه بإمكان

دعا قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مظلوم عبدي، المجتمع الدولي لمنح الإدارة الكردية الذاتية لشمال وشرق سوريا الفرصة عينها الممنوحة لحكومة دمشق بقيادة أحمد الشرع في جهود إعادة إنشاء سوريا.

وأفاد عبدي في كلمة خلال منتدى السلام والأمن بالشرق الأوسط المقام في مدينة دهوك بإقليم كردستان العراق، أن اتفاق المبرم بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ودمشق في العاشر من مارس / آذار الماضي ساهم في منع وقوع مزيد من العنف في سوريا مشيراً إلى إقرار الحكومة السورية في الاتفاق ولأول مرة ضرورة ضمان حقوق الكورد.

ودعا عبدي دول الجوار في لعب دور إيجابي لتنفيذ

الحوار هو الطريق لإنهاء الصراع ومنع عودة المركزية في سوريا

قوية مفيدا أن وضع الكورد المهرجين من عفرين هو أحد أهم القضايا على الأجندة أيضا. وذكر عبدي أن سقوط بشار الأسد من الحكم نابع من رفض الحوار والسلام مفيدا أنهم عملوا على إقامة الحوار مع الحكومة الجديدة بعد سقوط الأسد.

رسائل واضحة بشأن العلاقات مع تركيا

وبعث عبدي برسائل واضحة بشأن العلاقات مع تركيا قائلا: "يجب عدم النظر إلى مشاركتنا ضمن قوات الأمن السورية كتهديد، بل أن وجودنا داخل الجيش السوري هو عنصر أمن واستقرار لدول الجوار. نحن لم ولن نكون تهديدا لتركيا، وعلى تركيا ألا تنظر إلى قوات سوريا الديمقراطية كتهديد".

هذا وأعرب عبدي عن آماله في نجاح مبادرة حل الأزمة الكردية الجديدة في تركيا مشيرا إلى أن عملية السلام التي أطلقها أوجلان تُعد فرصة للشرق الأوسط بأكمله وليس لتركيا فقط وأنهم يدعمون هذه العملية.

وفي ختام كلمته، شدد عبدي على أن قوات سوريا الديمقراطية وشعوب شمال وشرق سوريا، وبدعم من التحالف الدولي، قدّموا تضحيات كبيرة في الحرب ضد داعش، وأن المرحلة المقبلة تتطلب دعما سياسيا واسعا للوصول إلى مستقبل أكثر استقرارا وسلاما لسوريا والمنطقة.

الأجزاء الكردية الأخرى لعب دور في إعادة إنشاء الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا.

وصرح عبدي أنهم قاتلوا ضد تنظيم داعش الإرهابي بدعم من قوات البشمركة قائلا: "جميع عناصر الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وبمشاركة الكورد من الأجزاء الأخرى قاتلوا ضد تنظيم داعش الإرهابي. الكورد يرغبون في لعب دور كعنصر مؤثر في عملية السلام بالشرق الأوسط".

تطرق عبدي أيضا إلى الاتفاق المبرم مع دمشق في ١٠ مارس / آذار مفيدا أن الاتفاق أوقف الحرب والتطورات بين الطرفين وحل العديد من المشاكل.

وأكد عبدي على وجود عقبات خطيرة أمام تطبيق الاتفاق قائلا: "لدينا مشاكل مع سوريا بشأن المركزية وحقوق الكورد والبرلمان. لن نسمح بالعودة لنظام الدولة المركزية القائم خلال عهد الأسد. ولا بد من إقامة نظام غير مركزي بعد حرب استمرت ١٥ عاما وأن تدير العناصر المؤلفة للمجتمع نفسها بنفسها".

وشدد عبدي على ضرورة دعم اللقاءات المبرمة في الولايات المتحدة لإنشاء هذا النظام الجديد قائلا: "لا بد من تكثيف الجهود لإقامة نظام جديد على أساس اللقاءات في الولايات المتحدة. ونحن مضطرون لإنجاح قطار حوار بنهاية العام".

وأوضح عبدي أن الأحياء الكردية في حلب تخضع للحصار وأن بالإمكان حل هذه المشكلة بإرادة سياسية



أمام سوريا فرصة واحدة فقط للعودة إلى المسار الصحيح

إحاطة المستشارة مورغان أورتاغوس بمجلس الأمن الدولي حول الأوضاع في سوريا

من قائمة العقوبات المحلية، عقب اعتماد هذا المجلس قراراً بشطبهما من نظام عقوبات الأمم المتحدة رقم ١٢٦٧.

ستدعم هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية وهذا المجلس جهود سوريا لإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد السوري، مع ضمان عدم استفادة الجهات سيئة النية. كما أنها تبث برسالة قوية مفادها أن سوريا تعيش مرحلة جديدة منذ سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

شكراً لكم، نائبة المبعوث الخاص رشدي، والمديرة ليزا داوتن، على إحاطاتكم.

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس السوري الشرع بزيارة تاريخية إلى البيت الأبيض. كانت هذه أول زيارة لرئيس سوريا إلى البيت الأبيض. وقد أكدت هذه الزيارة رغبة الرئيس ترامب في طي صفحة الماضي بمنح الشعب السوري فرصة للسلام والازدهار.

قبل الزيارة التاريخية بوقت قصير، رفعت الولايات المتحدة اسمي الرئيس الشرع ووزير الداخلية خطاباً

الرئيس ترامب: نريد أن نرى سوريا دولة ناجحة للغاية

المتحدة عن تقديم مساعدات إنسانية حيوية للمجتمعات الدرزية والمسيحية والبدوية في السويداء، وذلك في إطار جهودنا المتواصلة لدعم سوريا مستقرة تعيش بسلام مع نفسها ومع جيرانها.

ستدعم هذه المساعدات الاحتياجات الحيوية العاجلة لحوالي ٦٠ ألف شخص من خلال توفير الغذاء والماء ومستلزمات النظافة بشكل مدروس، بالإضافة إلى إعادة بناء المنازل وشبكات المياه عندما يتمكن السوريون من العودة بأمان إلى ديارهم.

وتدعو الولايات المتحدة الدول الأخرى إلى المساهمة بالمساعدات الإنسانية الحيوية للشعب السوري في سعيه لإعادة الإعمار. هذه المساعدات ضرورية لضمان السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط، ولضمان عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم. إننا نحث الحكومة السورية على الوفاء بالوعد المنتظر لهذه اللحظة الراهنة. فسوريا أمامها فرصة واحدة فقط للعودة إلى المسار الصحيح. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع الحكومة السورية في قيادتها لبلادها نحو ما نأمل أن يكون مستقبلاً أفضل، ليس لسوريا فحسب، بل للمنطقة بأسرها.

وشكراً لكم.

بعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

كما اعتمدت الولايات المتحدة نهجاً جديداً وموقفاً تنظيمياً جديداً لتشجيع الشركات والبنوك الأمريكية والدولية على تنمية سوريا من خلال استثمارات مربحة. ونحن نشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا.

وكما قال الرئيس ترامب: "نريد أن نرى سوريا دولة ناجحة للغاية".

ستكون الشراكات الدولية مهمة لجهود سوريا لإعادة الإعمار. وقد أصدر وزير الخارجية روبيو مؤخراً قراراً بتعليق العمل بقانون قيصر. وبالتالي، يمكن للشركاء الأجانب الآن الاستثمار بثقة في مستقبل سوريا.

خلال الزيارة، انضمت سوريا إلى التحالف الدولي لهزيمة داعش. وبانضمامها إلى هذا التحالف، فتحت القيادة السورية صفحة جديدة وانضمت إلى ٨٩ دولة أخرى ملتزمة بضمان ألا يصبح تنظيم داعش آفة عالمية مجدداً.

الولايات المتحدة تدعم الوحدة الوطنية لسوريا. وهذا يعني الاندماج السلمي والشامل لجميع مواطنيها، بمن فيهم الأقليات الدينية والعرقية.

وتشجع الولايات المتحدة جميع الأطراف على مواصلة اتباع النهج العملي لخارطة طريق السويداء لدعم إعادة إعمار سوريا وتحقيق المصالحة الوطنية.

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الولايات



الباحث لزكين إبراهيم:

أمريكا وهندسة التوازنات في سوريا عبر استراتيجية "الضم والدمج"

*مركز الفرات للدراسات:

تشهد السياسة الأمريكية في سوريا بعد سقوط الأسد مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي، تعكس تحولاً نوعياً في منهج إدارة النفوذ. فقد انتقلت واشنطن من منطق التدخل العسكري المباشر إلى منهجية تقوم على "الهندسة الهادئة للتوازنات"، حيث تعمل على إعادة صياغة المشهد السوري من خلال تحالفات وشراكات محلية وإقليمية، دون الانسحاب الكامل من مسرح الصراع. وتتمثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في دمج سوريا وقواتها المحلية ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وخلق شبكة تحالفات إقليمية ودولية تتيح لها ضبط التوازنات داخليا وخارجيا، مع الاستفادة من القوى المحلية كشركاء في إدارة الأمن والسياسة، بما يضمن بقاء النفوذ الأمريكي على المدى طويل.

المقاربة الأمريكية الجديدة "إعادة هندسة التوازنات وتثبيت النفوذ"

دخل المشهد السوري في خريف ٢٠٢٥ مرحلة جديدة من إعادة هندسة التوازنات الذي يسمح لواشنطن بإدارة التحول السياسي والأمني في سوريا وشمال وشرق البلاد. إذ كثفت من تقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات سوريا الديمقراطية، الحليف الأكثر موثوقية لدى التحالف الدولي في محاربة خلايا تنظيم داعش، مع تدريبات موسعة في قسرك، والشّذادي،

وخراب الجبر، وفق ما رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان. ما يؤكد أنّ واشنطن تعمل على تحويل طبيعة حضورها من سيطرة ميدانية مباشرة إلى إدارة غير مباشرة للصراع عبر شركاء محليين، بما يتيح لها الحفاظ على اليد العليا في رسم مستقبل سوريا دون دفع كلفة الانخراط المباشر.

ويتقاطع هذا النهج مع التحولات السياسية في دمشق، من حيث إفساح المجال أمام دمج قوات سوريا الديمقراطية ضمن بنية الجيش الوطني السوري الجديد، في سياق تسوية توازن مصالح الأطراف المحلية، مع الحفاظ على الاستقرار النسبي، ما يعكس استراتيجية واشنطن في تحويل حضورها العسكري المكشوف إلى نفوذ مؤسسي مقنّن داخل الهياكل الأمنية والسياسية الناشئة، بما يضمن دمج شركائها المحليين ضمن الدولة الوليدة دون صدام مباشر مع السلطة الجديدة برئاسة أحمد الشرع.

وتشير التحليلات الأمريكية الصادرة في عام ٢٠٢٥ عن مراكز دراسات مثل RUSI ومعهد واشنطن إلى أنّ السياسة الأمريكية الجديدة لا تسعى لتفكيك سوريا، بل إعادة دمجها تدريجياً تحت رقابة أمريكية دقيقة. فالضغط على قسد للانخراط في مؤسسات الدولة، مع الحفاظ على استقلالية إدارية سياسية محدودة، يمثل ترجمة لرؤية واشنطن في "الاحتواء عبر الإدماج"، أي تحويل الخصوم السابقين إلى شركاء وظيفيين داخل منظومة الدولة.

ووفق تلك المراكز الأمريكية أنه حتى زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى موسكو كانت بدورها جزءاً من هندسة لمعادلة التوازن. فواشنطن، التي سمحت ضمنياً بهذه الزيارة، لا ترى في انخراط موسكو السياسي تهديداً مباشراً لمصالحها، بل وسيلة لتقييد الدور الروسي ضمن حدود مقبولة. لقد تبنت الإدارة الأمريكية ما يمكن وصفه بسياسة "الاحتواء المرن"، التي تتيح لموسكو الحفاظ على رمزية وجودها السياسي دون تمكينها من إعادة بناء نفوذها العسكري أو الاقتصادي السابق. وهنا يظهر البعد الأعمق للمقاربة الأمريكية: الإبقاء على حالة الاستقرار المراقب، بما يمنع الفراغ الاستراتيجي الذي قد تتسلل منه إيران أو تنشط عبره تركيا، ويضمن في الوقت ذاته استمرار سوريا في موقعها كمسرح نفوذ متوازن لا كجبهة مفتوحة.

أهداف ضم سوريا للتحالف الدولي

تبدو المحاولة الأمريكية الأخيرة بضم حكومة دمشق الجديدة إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش تحوُّلاً بالغ الدلالة في هندسة المقاربة الأمريكية للملف السوري، إذ لا يمكن قراءتها من زاوية عسكرية بحتة بقدر ما هي محاولة سياسية مركّبة تهدف إلى شرعنة الوجود الأمريكي طويل الأمد في سوريا، فمن الواضح أنّ واشنطن لم تعد تتعامل مع سوريا كأرض صراع بعد قطع يد إيران عنها، بل كمساحة إعادة تموضع استراتيجي تسعى من خلالها إلى تثبيت حضورها كضامن إقليمي للتوازن بين القوى الفاعلة وخاصة بين تركيا وإسرائيل، مستفيدة من التحولات التي رافقت صعود حكومة أحمد الشرع بوصفها واجهة سياسية جديدة مقبولة نسبياً لدى واشنطن والمجتمع الدولي.

كما أنّ ضم دمشق إلى التحالف الدولي يشكل بالنسبة للولايات المتحدة مدخلاً لبناء منظومة شراكة استخباراتية، وأمنية، ويمنحها قدرة مضاعفة على مراقبة النشاطات الجهادية داخل العمق السوري دون الحاجة إلى زيادة انتشار القواعد الأمريكية الميدانية، والاكتفاء بقاعدة مركزية قد تكون وسط البلاد أو حول دمشق، خصوصاً أنّ الجزء الأكبر من خلايا التنظيم يتمركز اليوم في البادية ومحيط حمص وحلب، وهي مناطق تقع ضمن سيطرة الحكومة الجديدة.

لكنّ الهدف الأعمق من ضم سوريا للتحالف قد يتجاوز مكافحة الإرهاب إلى تثبيت الوجود الأمريكي داخل سوريا بغطاء قانوني ورسمي، فواشنطن التي أدركت مأزق الشرعية القانونية في تجربتها العراقية، تسعى هذه المرة إلى ترسيخ وجودها العسكري عبر اتفاقات رسمية تتيح لها بناء قواعد حول دمشق تحت شعار "الشراكة في الحرب ضد الإرهاب". إنها خطوة ذكية لتحويل الوجود الأمريكي من حالة استثناء عسكرية إلى حالة تحالف دولي دائم، بما يمنحها القدرة على إدارة المشهد

السوري من الداخل لا من الأطراف، وتحديدًا من مركز القرار في دمشق. في هذا الإطار، يمكن قراءة رفع اسم أحمد الشرع وعدد من مسؤولي حكومته من لوائح العقوبات والإرهاب، كخطوة تمهيدية لترسيخ هذه الشراكة، فالإدارة الأمريكية تدرك أن أية شراكة استخباراتية، أو أمنية مع دمشق تستوجب تحييدها عن قوائم العزل الدولي، ومن ثم تهيتها لتكون طرفًا مقبولًا في التحالف الجديد. وبذلك تتحول حكومة الشرع إلى شريك سياسي وأمني في منظومة التحالف، ما يمنحها حماية أمريكية غير مباشرة من أية تهديدات داخلية أو محاولات انقلابية، سواء من الفصائل الجهادية أو القوى الجهادية الأجنبية التي ما زالت تنشط في الشمال والغرب السوري. ولا يقتصر الهدف الأمريكي من ذلك على الداخل السوري، بل يمتد إلى إعادة صياغة خريطة النفوذ الإقليمي. فواشنطن تسعى عبر هذا الانضمام إلى هندسة مسار جديد للتطبيع بين دمشق وإسرائيل، بما يمهد لانخراط سوريا لاحقًا في الاتفاقيات الإبراهيمية. ويبدو أن التصريحات التي صدرت عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي أشار فيها إلى رفع العقوبات عن سوريا بطلب من إسرائيل وتركيا، كانت جزءًا من تهديد سياسي لتقديم إسرائيل كضامن للاستقرار في الجنوب السوري، وتركيا كوسيط محتمل في أي حوار مستقبلي بين دمشق وتل أبيب. بهذا الشكل، تحاول واشنطن فرض معادلة نفوذ مزدوجة؛ تركيا في الشمال، إسرائيل في الجنوب، وأمريكا في الوسط كضامن رئيسي للتوازن.

دور قسد ما بعد انضمام سوريا إلى التحالف

على المستوى الميداني، يبدو أن واشنطن تسعى إلى توظيف هذا التحالف في بناء قنوات تواصل مباشرة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية الجديدة، ضمن إطار موحد للتنسيق تحت راية التحالف الدولي. وتشير المعلومات إلى وجود تحضيرات لتشكيل وحدات خاصة مشتركة بين الجانبين، ستكون مهمتها الأساسية ملاحقة خلايا داعش، وتنفيذ عمليات نوعية في العمق السوري، بإشراف وتدريب من قوات التحالف. هذا التنسيق لا يعني بأي حال أن واشنطن تعوّل على حكومة الشرع بشكل كامل في محاربة التنظيم، بل تؤكد كل المؤشرات أن قسد ستظل رأس الحربة الرئيسية في استراتيجية مكافحة الإرهاب، كونها القوة الأكثر مهنية وتنظيمًا.

فالتحالف الدولي، منذ أكثر من عقد، بنى علاقته مع قسد على قاعدة الثقة والفاعلية العملية، في حين أن الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة لحكومة الشرع لا تزال تحمل في بنيتها الفكرية والميدانية جذورًا جهادية واضحة، ما يجعلها غير مؤهلة لتكون بديلاً لقسد أو شريكاً موثقاً في الحرب ضد داعش. فالبنية الجهادية التي تشكل نواة الجيش والأجهزة الأمنية الجديدة ستجد صعوبة في التكيف مع واقع التحالف مع واشنطن، وقد تشهد الفترة المقبلة انقسامات داخلية حادة بين فصائل ترى في الانضمام إلى التحالف خيانة للمسلمين، وأخرى تعتبره ضرورة لحماية "الدولة" من التفكك. كما أن الشرع، الذي لا يملك السيطرة الكاملة على جميع الفصائل المنضوية تحت سقف وزارة الدفاع السورية، يواجه تحدياً حقيقياً في ضبط الفصائل المرتبطة بتركيا أو المتأثرة بخطابها الديني والسياسي. ومن غير المستبعد أن يؤدي الصدام الأخير بين قوات الحكومة والمقاتلين الأجانب في إدلب إلى تصاعد المعارضة الداخلية ضده، خصوصاً إذا مضى في تنفيذ التزامات التحالف بشكل عملي.

لذلك، فإن الانضمام إلى "التحالف" ليس إعادة تعريف لموقع دمشق العسكري، بقدر ما هو خطوة سياسية لتطبيع وجود واشنطن داخل سوريا، وإدماجها في المنظومة الدولية دون أن تتحول إلى طرف محتل.

حكومة الشرع لاتزال تحت الاختبار

يأتي تعليق عقوبات قيصر على سوريا بعد زيارة الشرع لواشنطن، دون رفعها بشكل نهائي، كإشارة سياسية من واشنطن

بأنّ الحكومة السورية المؤقتة لا تزال في طور "الاختبار"، وأنّ الطريق أمامها ما زال طويلاً قبل أن تكتسب شرعية دولية كاملة، أو ثقة أمريكية راسخة. فالولايات المتحدة، التي خبرت تعقيدات الساحة السورية لأكثر من عقد، تدرك أن الشرعية السياسية لا تُمنح بسهولة، وأن رفع العقوبات لا يكون مجانياً ما لم تُترجم الوعود إلى التزامات عملية واضحة. من هنا، فإنّ تعليق العقوبات لا يُقرأ بوصفه مكافأة، بل كأداة ضغط ناعمة لإجبار حكومة الشرع على السير في الاتجاه المطلوب أمريكياً وأوروبياً، بما يشمل تنفيذ الشروط المتعلقة بمحاربة الإرهاب، وإخراج المقاتلين الأجانب، وحماية الأقليات الدينية والإثنية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، فضلاً عن تحقيق سلام دائم مع إسرائيل يضمن تحييد الجبهة الجنوبية، وإعادة رسم معادلة الأمن الإقليمي بما يتوافق مع المصالح الأمريكية.

غير أنّ تطبيق هذه الشروط ما زال متعثراً، ليس فقط بسبب ضعف قدرة الحكومة السورية المؤقتة على فرض سيطرتها الكاملة، بل أيضاً بسبب طبيعة بنيتها الأيديولوجية والعسكرية التي لم تتحرّر بعد من الإرث الجهادي الذي شكّل أساسها. فبينما كانت واشنطن تتوقع أن تسير دمشق الجديدة في مسار متدرج نحو بناء مؤسسات أكثر انفتاحاً وشفافية، تكشف خلال الأشهر الماضية أنّ الحكومة تتلصق في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، بل ذهبت أبعد من ذلك بارتكاب انتهاكات ومجازر بحق الأقليات العلوية والدرزية في بعض المناطق، ما عمّق الشكوك حول قدرتها على تبني نهج وطني جامع يتجاوز الانقسامات ويوقف الاقتتال الطائفي.

كما لاتزال الحكومة المؤقتة تماطل في الالتزام بنود "اتفاقية العاشر من آذار" الموقعة مع قوات سوريا الديمقراطية برعاية أمريكية، والتي تمثّل محوراً أساسياً في الرؤية الأمريكية لدمج القوى المحلية ضمن مؤسسات الدولة، وتحويل قسده إلى شريك رسمي في منظومة الأمن الوطني السوري. فالاتفاق كان يُفترض أن يشكل نقطة تحول نحو توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وتدعيم مبدأ الشراكة الداخلية كضمانة لاستقرار البلاد ومنع عودة التنظيمات الإرهابية، إلّا أنّ التلكؤ في التنفيذ من قبل دمشق أثار قلق واشنطن ودفعها إلى إعادة تقييم مدى التزام الشرع وفريقه السياسي بالمسار الإصلاحي الموعد.

وفي هذا السياق، جاءت زيارة الشرع إلى واشنطن كمحاولة لإعادة ترميم الثقة، وإظهار الاستعداد لتصحيح المسار. فبعد انتهاء الزيارة، أعلنت وزارة الخارجية السورية أنّ اجتماعاً موسعاً عُقد بين وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ونظيره الأمريكي مارك روبيو ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان، بتوجيه مباشر من الرئيس ترامب، لمتابعة تنفيذ التفاهات السابقة، ووضع آليات واضحة لتطبيق اتفاق العاشر من آذار. وأكد البيان أنّ الأطراف الثلاثة اتفقت على المضي قدماً في دمج قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري في إطار عملية توحيد المؤسسات وتعزيز الأمن الوطني. ما يعني أنّ أمريكا ترى أنّ الحفاظ على شراكتها مع قسده هو ركيزة أساسية لاستراتيجيتها في سوريا.

في الوقت نفسه، تبدو دمشق واعية لخطورة هذا التقييم الأمريكي، وتحاول جاهدة إظهار نفسها كشريك ملتزم بالمسار الدولي. فهي تعلن بين حين وآخر عن تنفيذ عمليات ضد خلايا داعش، وتبث أخباراً عن إحباط مخططات لاغتيال الرئيس أحمد الشرع، وتكثّف تصريحاتها حول ملاحقة المقاتلين الأجانب في إدلب ومناطق الشمال الغربي. لكنّ هذه الخطوات لا تزال تفتقر إلى الطابع العملي العميق الذي تطالب به واشنطن، إذ تراها أقرب إلى استعراضات إعلامية تهدف إلى طمأنة الخارج أكثر من كونها استراتيجية داخلية متكاملة لمكافحة الإرهاب.

في المحصلة، تبدو واشنطن وكأنها تعيد تشكيل المشهد السوري بأدوات جديدة أكثر نعومة وفعالية. فهي تُشرعن وجودها، وتربط بين دمشق وقسده في شبكة تنسيق أمني بإشرافها، وتفتح الباب لتفاهات مع إسرائيل وتركيا تضمن بقاء الجميع ضمن نطاق نفوذها المرسوم. وبهذا، تتحول سوريا إلى نموذج محدث لاستراتيجية "القيادة من خلف الكواليس": حيث تبقى أمريكا في مركز التحكم السياسي والأمني.

المرصد الايراني



«الوكالة الذرية» تلزم إيران كشف مصير مخزون اليورانيوم

وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، على تجديد تفويض «الوكالة الذرية» لإعداد تقارير عن البرنامج النووي الإيراني، ويؤكد ضرورة أن تقدم إيران الإجابات بسرعة وتتيح لها الوصول إلى ما تريده. ونال القرار تأييد ١٩ صوتاً، من أصل ٣٥، فيما امتنع ١٢ عضواً عن التصويت وعارضه ٣.

تبنى مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، قراراً يلزم إيران بإبلاغ الوكالة «دون تأخير» عن وضع مخزونها من اليورانيوم المخصب ومواقعها النووية التي تعرضت للقصف الإسرائيلي - الأمريكي في يونيو (حزيران) الماضي. وينص القرار الذي قدمته الولايات المتحدة

وقالت الدول الأربع في البيان إن القرار «لا يخلق التزامات جديدة على إيران؛ بل يعيد الوضوح ويوفر تفويضاً محدداً للوكالة في إعداد تقاريرها، ويُعيد إليها نمط الإبلاغ الذي كانت تعتمد قبل الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة)، تحت بند واحد على جدول الأعمال. هذا الوضوح ضروري لتمكين الوكالة من أداء واجباتها».

ويسلّط القرار الضوء على استمرار عدم امتثال إيران لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات المرتبط بمعاهدة عدم الانتشار، الذي يبقى سارياً ولا يمكن تعليقه تحت أي ظرف. وقالت تلك الدول إن «إيران لم تمنح الوكالة حق الوصول إلى كل منشآتها الخاضعة للضمانات».

وأضافت: «ينبغي على إيران أن تلتزم تماماً، ودون أي تحفظ، باتفاق الضمانات لمعاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية (...) لتقدم للوكالة، ودون أي تأخير، معلومات دقيقة، حول موادها ومنشآتها النووية، وأن تمنح الوكالة كل ما يلزم للتثبت من هذه المعلومات». وأشار البيان إلى إعادة فرض ستة قرارات أممية سابقة تتعلق بإيران في مجلس الأمن، ما يعيد القيود القانونية الملزمة على برنامجها النووي، بما في ذلك تعليق جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة والأنشطة المرتبطة بالماء الثقيل. وشددت على أنه «بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على الدول الأعضاء تنفيذ هذه القرارات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، سواء مباشرة أو من خلال مشاركتها في الهيئات الدولية ذات الصلة».

وقالت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في بيان موجه إلى مجلس المحافظين: «رسالتنا واضحة: يجب على إيران حل قضايا الضمانات دون تأخير. ويجب عليها تقديم تعاون عملي من خلال إتاحة الوصول وتقديم الإجابات وإعادة المراقبة لتمكين الوكالة من أداء عملها والمساعدة في بناء الثقة».

ذكر دبلوماسيون حضروا الاجتماع في فيينا أن القرار جرى اعتماده بعد تصويت ١٩ دولة لصالحه واعتراض ثلاث وامتناع ١٢ عن التصويت. والدول التي عارضت القرار هي روسيا والصين والنيجر.

وجاء في نص

مشروع القرار الذي قدم لمجلس المحافظين، المكون من ٣٥ دولة: «يتعين على إيران... أن تزود الوكالة دون تأخير بمعلومات دقيقة عن المواد النووية

والمنشآت النووية الخاضعة للضمانات في إيران، وأن تمنحها كل ما تحتاج إليه للتحقق من هذه المعلومات»، حسب «رويترز».

والغرض من القرار في المقام الأول تجديد تفويض «الوكالة الذرية» وتعديله للإبلاغ عن جوانب البرنامج النووي الإيراني، لكنه نص أيضاً على أن إيران يجب أن تقدم الإجابات لـ «الوكالة الذرية»، بسرعة وتتيح لها الوصول إلى ما تريده بعد مرور خمسة أشهر على الهجمات التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة.

وقدّم الرباعي الغربي مشروع القرار لمجلس محافظي «الوكالة الذرية» الأربعاء، ويطالب طهران بـ «التعاون الكامل» مع الأمم المتحدة.

ينص القرار تفويض الوكالة لإعداد تقارير عن البرنامج النووي

أول رد إيراني

وقال عراقجي في منشور على منصة «إكس» صباح الجمعة إن «الرباعي الغربي» قد «يدرك جيداً أن الإنهاء الرسمي لتفاهم القاهرة هو نتيجة مباشرة لاستفزازاته». وكتب على منصة «إكس»: «كما أن الدبلوماسية تعرّضت للهجوم من قبل إسرائيل والولايات المتحدة في يونيو (حزيران)، فإن تفاهم القاهرة قد قُتل أيضاً على يد الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث».

وأوضح أن «تسلسل الأحداث المشين» هو الذي أوصل الوضع إلى هذه النقطة، مشيراً إلى تعرض إيران لهجوم مفاجئ من إسرائيل والولايات المتحدة، قبل بدء الجولة السادسة من المفاوضات غير المباشرة التي انطلقت في أبريل (نيسان) الماضي بوساطة عمانية.

وقال: «عندما وقّعت إيران لاحقاً، بوساطة مصر ورغم قصف منشآتنا النووية، اتفاقاً مع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية في القاهرة لاستئناف عمليات التفتيش، سعت الدول الأوروبية الثلاث، تحت ضغط امريكي، إلى فرض عقوبات من مجلس الأمن على شعبنا»، في إشارة إلى إعادة العقوبات الأممية على طهران بموجب آلية «سنا بأك»، والتي دخلت حيز التنفيذ في نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي.

وأضاف عراقجي في نفس السياق: «عندما بدأت إيران في منح مفتشي الوكالة الدولية إمكانية الوصول إلى منشآتها النووية، بدءاً بالمواقع التي لم تُقصف في هجمات يونيو، تعاونت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث معاً لتمرير قرار إدانة لإيران في مجلس محافظي الوكالة». وتابع: «الأمر بات واضحاً

وقالت إيران في بيان مشترك لمجلس محافظي الوكالة مع حلفاء، منهم روسيا والصين وكوبا وروسيا البيضاء: «لدينا اعتقاد راسخ أن أي عمل استفزازي، مثل تقديم قرار آخر، من شأنه أن يعرض للخطر وربما يلغي الجهود الكبيرة التي بذلها المدير العام للوكالة وإيران لتعزيز الحوار والتعاون».

تأتي الخطوة الحساسة بعدما دعت «الوكالة الذرية»، الأسبوع الماضي، إيران للسماح لها بالتحقق «في أقرب وقت من مخزوناتنا من اليورانيوم، وخصوصاً العالي التخصيب».

وحذرت إيران قبل أن تقدم الولايات المتحدة ودول الترويكا الأوروبية الثلاث هذا القرار من أنه «سيؤثر سلباً» على تعاونها مع الوكالة إذا جرى إقراره. وتقول طهران إن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية فقط.

وانتقد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي القرار، قائلاً إنه «إجراء غير قانوني وغير مبرر»، معلناً انتهاء «تفاهم القاهرة» مع «الوكالة الذرية» رسمياً. وأعلن عراقجي في مقابلة الأربعاء أن طهران لن تسمح للمفتشين بدخول منشآتها المتضررة بالقصف.

واتهم وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي الولايات المتحدة والدول الأوروبية بـ«السعي إلى رفع مستوى التوتر»، وذلك غداة اعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار قدمته الدول الأربع، يلزم طهران بالامتثال لمعاهدة حظر الانتشار والتعاون مع عمليات التفتيش الدولية.

**ضرورة أن تقدم إيران
الإجابات بسرعة وتتيح لها
الوصول إلى ما تريده**

أن المسودة تضم ست مواد تحدد مهاماً لعدد من المؤسسات الحكومية في مجالات تتراوح بين الرد النووي، وتوسيع القدرات الاستراتيجية والدفاعية، وملفات قانونية وأمنية.

ولا يزال المشروع في مرحلة أولية، وسيخضع لمزيد من الدراسة، وفقاً لرضائي.

فرنسا وبريطانيا وألمانيا تريد فتح باب الدبلوماسية

وفي باريس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، باسكال كونفافرو الخميس، إن فرنسا وبريطانيا وألمانيا تريد فتح باب الدبلوماسية من جديد مع إيران بشأن برنامجها النووي المثير للجدل.

وأردف كونفافرو في مؤتمر صحفي أسبوعي أن القوى الأوروبية

تريد دوماً مواصلة الحوار مع إيران رغم سعي الدول الثلاث في سبتمبر (أيلول) لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران.

وأكد ثلاثة دبلوماسيين لوكالة «رويترز» أن الدول الثلاث تأمل في إجراء محادثات مع إيران قبل نهاية العام، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت طهران مستعدة لذلك حالياً.

وتعثرت المسارات الدبلوماسية بين طهران والقوى الغربية، في أعقاب احرب الـ ١٢ يوماً التي اندلعت إثر غارات إسرائيلية مفاجئة استهدفت خصوصاً منشآت نووية وقواعد تابعة لـ «الحرس الثوري»، وعمليات اغتيال لقادة عسكريين ومسؤولين في البرنامج

للجميع: إيران ليست الطرف الذي يسعى إلى افتعال أزمة جديدة، كما أن حسن نوايانا لا يُقدّر».

اجتماع طارئ

وعقدت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني اجتماعاً طارئاً، السبت، بحضور كبار مسؤولي الملف النووي، لبحث «رد متماثل» على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يلزم طهران بتوسيع تعاونها مع المفتشين. وأفادت وسائل إعلام إيرانية، يوم السبت، نقلاً عن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي، النائب إبراهيم رضائي، بأن كاظم غريب آبادي، نائب وزير الخارجية للشؤون

القانونية والدولية، قدم تقريراً وصف قرار الوكالة بأنه «غير قانوني»، و«يفتقر للأساس الحقوقي»، داعياً إلى رد «متناسب»، فيما أعلن إبلاغ المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإلغاء تفاهم «القاهرة» السابق، دون تقديم تفاصيل إضافية.

كما عرض نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، بهروز كمالوندي، تقريراً موازياً، وطرح مقترحاته بشأن سبل الردّ عليه. وأوضح رضائي أن أعضاء اللجنة انتقدوا بشدة القرار الصادر عن الوكالة، ووصفوه بأنه «سياسي» و«غير قانوني»، مشددين على ضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه القرار الذي وصفوه بـ «الجائر».

وتناول الاجتماع أيضاً مسودة مشروع قانون «للإجراء المتقابل» ضد «القرارات العدائية»، في إشارة إلى «الانتهاكات الجسيمة» من بعض أطراف الاتفاق النووي وآلية «سنان باك». وأوضح رضائي

نال القرار تأييد 19 صوتاً،
من أصل 35

الوكالة من التحقق من مخزونات المواد النووية المعلن عنها سابقاً في إيران في أقرب وقت ممكن... لتهدئة المخاوف وضمان التزامها باتفاق الضمانات في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال تحويل المواد المعلن عنها عن استخدامها السلمي».

وتقول القوى الغربية إنه لا سبب لبلوغ التخصيب هذا المستوى العالي إذا كان اليورانيوم سيستخدم في الأغراض المدنية. وتقول الوكالة إن إنتاج وتخزين كمية كبيرة من اليورانيوم «مسألة تثير قلقاً بالغاً».

طهران
مستعدة لبحث
مقترح وساطة

وفي محاولات
التأثير على مخرجات
الاجتماع، قال
كمال خرازي، كبير
مستشاري المرشد

الإيراني للسياسة الخارجية، الثلاثاء، إن طهران مستعدة لبحث مقترح وساطة من الصين وروسيا بهدف إحياء التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون أن يشير إلى «تفاهم القاهرة».

وجاء الاتفاق بعدما علّقت طهران «كل تعاون» مع الوكالة في أعقاب الحرب مع إسرائيل، والتي استهدفت خلالها الولايات المتحدة عدداً من المواقع النووية الإيرانية. وبعد توقيع الاتفاق، رحبت القوى الأوروبية الثلاث بالخطوة، لكنها وصفتها بـ«غير الضرورية»، نظراً لالتزامات إيران بموجب معاهدة «حظر الانتشار». وأصدر البرلمان الإيراني في يوليو (تموز) قانوناً لتقليص التعاون مع «الوكالة الذرية»، لكنه يشترط

النووي، وتخللتها ضربات امريكية ضد ثلاث منشآت رئيسية لتخصيب اليورانيوم، ردّت عليها طهران بإطلاق صواريخ ومسيّرات على إسرائيل.

ولم تسمح إيران حتى الآن للمفتشين بدخول المواقع النووية التي قصفتها إسرائيل والولايات المتحدة في يونيو (حزيران). وتقول الوكالة إن حصر مخزون إيران من اليورانيوم المخصب أمر «طال انتظاره»، وإنه يجب التعامل مع هذا الأمر «على وجه السرعة». ويتضمن المخزون مواد تقترب من الدرجة اللازمة لتصنيع أسلحة نووية.

ولا تستطيع الوكالة تفتيش المنشآت التي جرى قصفها أو التحقق

من مخزون إيران من اليورانيوم قبل أن تقدم طهران تقريراً يطلع الوكالة على الوضع. وتضم المواقع التي جرى قصفها ثلاث منشآت تخصيب كانت تعمل

في ذلك الوقت. وقدرت الوكالة أن إيران كانت تمتلك ٤٤٠/٩ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء تصل إلى ٦٠ في المائة، القريبة من نسبة ٩٠ في المائة اللازمة لتصنيع أسلحة نووية، عندما قصفت إسرائيل المنشآت النووية لأول مرة في ١٣ يونيو (حزيران)، وأنه في حالة يمكن معها زيادة نسبة التخصيب بسهولة. وتقول إيران إنها تستطيع التخصيب إلى أي مستوى تريده في ضوء أهدافها السلمية. ووفقاً لمقياس «الوكالة الذرية»، تكفي كمية اليورانيوم هذه من الناحية النظرية لتصنيع عشر قنابل نووية إذا تم تخصيبها بشكل أكبر.

وقالت «الوكالة الذرية»: «من الضروري تمكين

إيران : هذا إجراء غير قانوني وغير مبرر وتصعيد خطير

من إجراء أي نشاط تحقق في المنشآت النووية التي تضررت خلال الهجمات، مشيراً إلى أن غياب وصول المفتشين إلى مخزونات إيران من اليورانيوم منخفض وعالي التخصيب لمدة ٥ أشهر جعل عملية التحقق «متأخرة منذ زمن طويل».

وحتّ غروسي طهران على التعاون الكامل وتسهيل التنفيذ الفعّال لجميع أنشطة الضمانات، مؤكداً استعداداه لمواصلة الحوار معها. وأضاف أن التحقق من مخزونات اليورانيوم «أمر ضروري، ويجب أن يجري في أقرب وقت ممكن».

وأشار غروسي إلى الاتفاق الذي وقّعه مع وزير

الخارجية الإيراني عباس

عراقجي في القاهرة،

موضحاً أنه يُحدد فهماً

للإجراءات الخاصة

بتفتيش الوكالة،

والإخطارات، وتنفيذ

الضمانات في إيران،

في أعقاب الهجمات

العسكرية التي وقعت في يونيو.

وقال غروسي: «منذ ذلك الحين، سهّلت إيران

وصول الوكالة لإجراء عمليات التفتيش والتحقق

من معلومات التصميم، مع إشعار مسبق في معظم

المنشآت غير المتأثرة في طهران، وهذا أمر مرحّب به».

وأضاف غروسي: «على الرغم من تسجيلي تعاون

إيران في عمليات التفتيش بعدد من المنشآت، فلا

تزال هناك حاجة إلى مزيد من الانخراط البنّاء».

وذكر: «إنني أحتّ طهران على تسهيل التنفيذ

الكامل والفعّال لأنشطة الضمانات في إيران، وفقاً

لاتفاق الضمانات الملحق بمعاهدة حظر الانتشار، وأكرر

استعدادي للعمل معها في هذا الشأن».

موافقة مجلس الأمن القومي الإيراني على أي محاولة تفتيش دولية.

وقبل إعلان عراقجي رسمياً نهاية اتفاق القاهرة،

تحدث عدة مسؤولين إيرانيين على صلة بالبرنامج

النووي، ونواب برلمان، عن نهاية الاتفاق، بمن فيهم

الوزير نفسه.

وقبل إصدار القرار بساعات، قال رئيس لجنة الأمن

القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني،

إبراهيم عزيزي، إن الاتفاق الذي توصلت إليه طهران

مع غروسي بالقاهرة في سبتمبر الماضي «لم يُقبل

أوروبياً».

غروسي:

تهامات

طهران للوكالة

«سياسية»...

أكّد المدير العام

للوكالة الدولية للطاقة

الذرية، رافائيل غروسي،

أن مفتشي الوكالة عادوا إلى إيران ونفّذوا عمليات

تفتيش والتحقق من معلومات التصميم في معظم

المنشآت غير المتأثرة بحرب الـ١٢ يوماً في يونيو

(حزيران) الماضي، لكنه شدّد على أن ذلك غير كافٍ

لاستعادة نظام الرقابة الكامل.

وقال غروسي، في بيانه بمستهلّ الاجتماع الفصلي

لمجلس المحافظين، ، في فيينا، إن «الوكالة الذرية»

لا تزال تفتقر إلى تقرير إيراني حول حالة المواقع

المتضررة والمواد النووية المرتبطة بها، وهو تقرير

«يجب تقديمه دون تأخير»، وفقاً لالتزامات إيران

بموجب اتفاق الضمانات.

وأوضح أن «الوكالة الذرية» لم تتمكن، حتى الآن،

مسودة مشروع قانون إيراني للإجراء المتقابل ضد «القرارات العدائية»



هدى رزق:

استراتيجية إيران مع متغيرات الحرب في المنطقة

موقف أكثر قومية وأقل توسعية بشكل واضح، على الرغم من أن العناصر الثورية لا تزال قوية إلا أن الحسابات البراغماتية الأساسية للبقاء وإبراز القوة أصبحت طاغية. تعمل إيران في فضاء مزدوج، فهي تستخدم الخطاب الثوري من أجل الشرعية المحلية والنفوذ الإقليمي، في حين توظف استراتيجية وطنية عملية لضمان أمنها ومكانتها الإقليمية على المدى الطويل. ماهي استراتيجية إيران في أعقاب سقوط نظام الأسد في سوريا؟ تعتمد إيران استراتيجية براغماتية تهدف إلى البقاء والتكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد. جرى تحول ملحوظ في موقفها السياسي، بما في ذلك الاستعداد للإشارة إلى هيئة تحرير الشام مثلاً

يؤكد المسؤولون الإيرانيون أنهم لن يخضعوا للإملاءات في أي مفاوضات مستقبلية، رغم الضرر الذي لحق بالبنية التحتية النووية حيث أدت حرب يونيو/حزيران ٢٠٢٥ إلى إضعاف قدراتهم. لقد جعلت تجربة الهجمات المباشرة على الأراضي الإيرانية الدفاع الوطني في صدارة الوعي العام في البلاد. وتزايد الدعم الشعبي لتعزيز الدفاعات الجوية الإيرانية، لتحديث سلاحها الجوي وتوسيع برنامجها الصاروخي. قد تغير مفهوم التهديدات الأمنية، حيث أصبح طيف أوسع من الإيرانيين العاديين ينظر إلى «إسرائيل» والولايات المتحدة الآن على أنهما تهديدان وجوديان مباشران. في حين تستمر اللغة الثورية، هناك تحول نحو

انخرطت إيران في نقاش داخلي واستراتيجي في محاولة لموازنة نفوذها

انتقاماً ضرورياً ومشروعاً لاستعادة الردع بعد اغتيال قادة عسكريين رئيسيين والهجوم على قنصليتها في دمشق. وبعد الضربات الأمريكية والإسرائيلية المكثفة على المنشآت العسكرية والنووية أعادت إيران تقييم استراتيجيتها العملية. لا يزال الهدف الأساسي المتمثل في حماية السيادة الوطنية قائماً، ولجأت إلى مناقشات داخلية كبرى حول كيفية تحقيق تلك الأهداف بشكل مختلف عن السابق.

تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع جهات دولية فاعلة مثل الصين وروسيا لإعادة بناء قدراتها العسكرية. كما أنها تنخرط في دبلوماسية للتعامل مع مرحلة ما بعد الصراع، وقد شاركت في جهود دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي وهيئات دولية أخرى، وإن كان نجاحها محدوداً حتى الآن.

تحاول إيران التوفيق بين مبادئها الثورية الجوهرية والضرورة العملية العاجلة لتكييف استراتيجيتها الأمنية في مواجهة تحديات عسكرية ودبلوماسية جسيمة. ومن المرجح أن تُحدد نتائج النقاشات الداخلية مسار تحركاتها المستقبلية في الشرق الأوسط.

الضغوط الغربية بشأن القضية النووية

تقول السلطات الإيرانية إن الولايات المتحدة وحلفاءها عازمون على اتخاذ موقف حازم بشأن البرنامج النووي وإن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم تترك

كمعارضة شرعية، ما يشير إلى نهج عملي للتعامل مع وسطاء السلطة الجدد لحماية مصالحها.

وهي إعادة توجيه الجهود الرئيسية إلى مناطق أخرى تتمتع بعلاقات متينة معها، كما جرى الاعتماد المتزايد على أدوات القوة الناعمة للحفاظ على درجة من النفوذ المحلي في مناطق محددة من دون وجود عسكري.

وركزت على الانخراط في الدبلوماسية مع الإدارة السورية الجديدة وغيرها من القوى الإقليمية/الدولية لتأمين حماية أصولها المتبقية. وهي تبني استراتيجية عملانية مرنة للتعامل مع المشهد السوري المعقد والصعب في المرحلة الجديدة.

بعد «حرب الـ ١٢ يوماً» في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ مع «إسرائيل» والولايات المتحدة، انخرطت إيران في نقاش داخلي واستراتيجي في محاولة لموازنة نفوذها في المنطقة لضمان أمنها الوطني. تظل اللغة الثورية الإيرانية مكوناً أساسياً من هويتها الوطنية وسياساتها الخارجية، وهي متجذرة في معاداة الإمبريالية ومعارضة الولايات المتحدة و«إسرائيل».

حافظ المسؤولون الإيرانيون على موقف علني من التحدي، بعد أن ألحقوا أضراراً بـ«إسرائيل» أثناء الصراع وقاوموا الدعوات إلى الاستسلام غير المشروط. تم تقديم الهجمات المباشرة بالصواريخ والطائرات من دون طيار على «إسرائيل» (أولاً في أبريل/نيسان ٢٠٢٤، وبشكل أكثر أهمية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥) باعتبارها

تعتمد ايران استراتيجية براغماتية تهدف إلى البقاء والتكيف

قنوات التواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال مفتوحة. مبعوث إيران ذهب إلى فيينا، مقر الوكالة، للقاء نظيره من الصين وروسيا في اجتماع مع ممثلي الوكالة التابعة للأمم المتحدة ولا يوجد تخصيص بعد تعرض المنشآت للقصف.

إيران لا تزال تحتفظ بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك التخصيب، الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان لها حق الوصول إلى محطة بوشهر للطاقة النووية ومفاعل طهران للأبحاث، لكن شروط الأمن والسلامة لم تتحقق لعمليات التفتيش في منشآت أخرى حيث لا يزال اليورانيوم عالي التخصيب مدفوناً.

على الرغم من تفعيل العقوبات، تحاول الدول الأوروبية إبقاء الباب مفتوحاً أمام الدبلوماسية. فقد قدمت إيران مؤخراً مقترحاً متوازناً للأوروبيين لتجنب المزيد من الأزمات، وكانت هناك جولات من المفاوضات على مستويات مختلفة، لكن من دون تحقيق اختراق كبير.

تسعى الدول الأوروبية إلى «إحياء» المفاوضات وهي تعتبر أن الضغط عبر العقوبات يهدف إلى تعزيز الدبلوماسية لا نفسها بالكامل. لكن الوضع يبقى معقداً ومتقلباً، وتواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديات في ضمان استمرار المعرفة بالبرنامج النووي الإيراني.

* هدى رزق: باحثة في الشأن التركي والإقليمي

* الميادين.نت

مجالاً للمحادثات من خلال تقديم «مطالب متطرفة» مراراً وتكراراً.

النهج الحالي للحكومة الأمريكية لا يظهر بأي حال من الأحوال استعدادها لمفاوضات متساوية وعادلة لضمان المصالح المتبادلة». أكدت إيران أنها لن تجري مفاوضات مع الولايات المتحدة إلا بضمانات برفع العقوبات، وأنها لا تثق في الطرف الأمريكي بسبب انتهاكه للاتفاقيات السابقة.

ترى طهران أن واشنطن تتبع سياسة «الحد الأقصى من الضغط» وتستخدم المفاوضات كأداة لفرض شروطها، وكان الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان قد أرسل رسالة إلى ولي العهد السعودي قبل زيارته واشنطن، وهو ما أثار تكهنات بأن إيران قد تكون قلقة من تزايد التعاون السعودي-الأمريكي.

إلا أن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية نفى أن تكون الرسالة متعلقة بالمفاوضات الأمريكية، مؤكداً أن طهران ليس لديها حالياً عملية تفاوض مع واشنطن.

على الرغم من أن الأمير محمد بن سلمان أشار إلى أن السعودية ستساعد في إبرام «اتفاق جيد» بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن هذا لا يعني أن واشنطن ستبدأ المفاوضات على الرغم من تصريح ترامب أن المفاوضات قد بدأت، إلا أن إشارة الأمير كانت لتأكيد دور الرياض كوسيط إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار بما يخدم مصالحها وحلفاءها.

رؤى و قضايا عالمية



جيمس جيفري و إليزابيث دينت:

مسار جديد نحو أمن الشرق الأوسط

كيف يمكن للالتزامات الامريكية في الخليج أن تعيد بناء النظام الإقليمي؟

الدوحة في محاولة لاغتيال مسؤولين كبار في حركة «حماس». كانت تلك المرة الثانية التي تُستهدف فيها قطر هذا العام. خلال يونيو (حزيران)، أطلقت طهران

***مجلة «فورين بوليسي» الامريكية**

خلال التاسع من سبتمبر (أيلول) الماضي، صدمت إسرائيل العالم عندما قصفت فيلا في حي سكني داخل

دول الخليج والولايات المتحدة.

ضمن سياق التغيرات الجذرية في ميزان القوى الإقليمي، تمهد هذه الخطوات الطريق لنظام جديد داخل الشرق الأوسط.

هناك فرصة نادرة لإعادة تشكيل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

صواريخ على قاعدة جوية امريكية في دولة قطر رداً على الضربات الامريكية الإسرائيلية على إيران. وبصفتها حليفاً مهماً للولايات المتحدة ووسيطاً رئيساً في النزاعات، كانت قطر

وإذا أمكن تحقيق هذا النظام، فسيكون قائماً على تعميق العلاقات الامريكية الخليجية، وانهيار النفوذ الإقليمي الإيراني، وتنسيق أوثق بين الجيوش الصديقة. وللمرة الأولى منذ جيل، بات لدى الولايات المتحدة فرصة لبناء هيكل أمني مستدام في إحدى أكثر مناطق العالم عنفاً. ولكن على إدارة ترامب أن تتحرك بسرعة للاستفادة من هذه اللحظة النادرة عبر توحيد الرؤى مع شركائها، وترسيخ الإطار الأمني الناشئ، وتنشيط الدبلوماسية. ومع زيارة ولي العهد السعودي ولقاء ترامب في واشنطن في ١٨ من نوفمبر (تشرين الثاني)، تبرز أمام الولايات المتحدة فرصة حاسمة لتوسيع نطاق تعهدها الأمني الجديد تجاه قطر ليشمل السعودية ومنطقة الخليج بأكملها. لكن أي تردد أو ارتباك سياسي من جانب الإدارة الامريكية سيقوض كل التقدم المحقق.

هدوء نادر

بعد عامين من الحرب، بات خصوم الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أضعف مما كانوا عليه منذ عقود. وحتى إذا لم يصمد وقف إطلاق النار في غزة، فإن الاتفاق، الذي ضمن عودة جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي فحسب، يمثل هزيمة فعلية لـ «حماس». وخلال الوقت نفسه، تضررت برامج الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية الإيرانية بشدة، وأطيح نظام الأسد حليف إيران في سوريا، وتعرض «حزب

تعد عادة منطقة محظورة على الأطراف المتحاربة في المنطقة. علاوة على ذلك، استضافت قطر قادة «حماس» لأعوام، بموافقة امريكية وإسرائيلية ضمنية، في إطار دورها الوسيط، في الواقع، كان المسؤولون المستهدفون يتفاوضون عبر القنوات القطرية حول اتفاق محتمل لإطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة. ولو أسفرت الضربات عن سقوط مزيد من الضحايا أو إلحاق أضرار بقطر، لكان من الممكن أن يزعزع ذلك استقرار المنطقة بأكملها، مما يؤدي إلى توسيع رقعة الحرب لتشمل الخليج، ويسد على الأرجح أية آفاق للتوصل إلى هدنة خلال المدى المنظور.

لم تنجح الضربة الإسرائيلية على قطر، ولم يحدث ذلك السيناريو. لكن الهجوم حقق، عن غير قصد، أمراً بالغ الأهمية: فقد فتح الباب أمام ما قد يكون أحد أهم التحولات في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط منذ عقود. لم يقتصر الأمر على أن الرئيس الامريكي دونالد ترامب أبدى غضباً شديداً دفعه إلى الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للموافقة على وقف إطلاق النار في غزة، بل اتخذ أيضاً خطوة غير مسبوقة بإصداره أمراً تنفيذياً يعيد تأكيد التزام واشنطن تجاه حليفاتها الخليجية، مؤكداً أن أي هجوم مسلح على قطر سيعد «تهديداً للسلم والأمن في الولايات المتحدة». ومن المرجح أن يرسى هذا التأكيد القاطع على الدعم الامريكي معياراً جديداً للعلاقات الأمنية بين

الاتفاقات التي وقعت خلال ولاية ترامب الأولى وطبعت العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. إن هذا المفهوم، إلى جانب التزام ترامب بعدم إنفاق موارد ضخمة على بناء الأمم، يوفر

نجاح هذا التحول يتوقف على قدرة واشنطن على توحيد رؤيتها مع شركائها

للشعب الأمريكي صفقة أفضل، تتمثل في الاستقرار داخل الشرق الأوسط بكلفة عسكرية أقل ومكاسب اقتصادية أكبر للولايات المتحدة. ومنذ عودته إلى السلطة، واصل ترامب تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال احتضان زعيم سوريا الجديد أحمد الشرع، الإرهابي السابق، وقصف موقع فوردو النووي في إيران، وإصدار التزام أمني استثنائي للدوحة، وإقناع إسرائيل و«حماس» بقبول وقف إطلاق النار.

كانت استراتيجية بايدن للأمن القومي عام ٢٠٢٢ مشابهة من نواحٍ عديدة لاستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدها ترامب عام ٢٠١٧. فقد ركزت كلتاهما على التنافس مع القوى العظمى الأخرى، بما في ذلك من خلال بناء الاقتصاد الأمريكي، وتعزيز الجيش، واستخدام القوات المسلحة بصورة حاسمة. وخلال عام ٢٠٢٤، أصبح بايدن أول رئيس يشارك في قتال مباشر دعماً لإسرائيل، عندما أمر القوات الأمريكية بإسقاط الصواريخ الإيرانية. كذلك، نصت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٢ على أن الولايات المتحدة ستتعاون مع «دول لا تتبنى مؤسسات ديمقراطية»، طالما أنها تدعم «نظاماً دولياً قائماً على القواعد». وترجم بايدن هذا المبدأ عملياً من خلال تعاونه مع نتنياهو على رغم الإخفاقات الأخلاقية والسياسية الخطرة في غزة، ومع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شأن توسع الناتو، ومع حكام الخليج في شأن الهيكل الأمني الإقليمي.

الله» وكيل طهران في بلاد الشام لانتكاسة كبيرة، وجرى إخضاع الميليشيات المدعومة من إيران في العراق إلى حد كبير. حتى الآن، فإن الحوثيين في اليمن هم الوحيدون

من بين وكلاء إيران أو شركائها الذين ما زالوا يشكلون تهديداً عسكرياً كبيراً، إلا أن قيادة الجماعة تتعرض لضغوط متزايدة من إسرائيل. وقد تعود إيران للظهور كتهديد إقليمي في المستقبل، لكن قدراتها قُوضت. ونتيجة لذلك، يشهد الشرق الأوسط حالاً من الهدوء النادر تتماشى مع المصالح الأمريكية.

ولا تُعزى هذه التغييرات إلى الحروب التي أعقبت هجمات «حماس» خلال السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ فحسب، بل ينسب بعض الفضل أيضاً إلى إدارة ترامب الأولى وإدارة بايدن، اللتين كانتا أكثر تشابهاً في نهجهما تجاه الشرق الأوسط مما يعتقد عادة. فخلال ولايته الثانية اتبع ترامب نهج أسلافه من خلال العمل بصورة وثيقة بالتعاون مع الشركاء المحليين. ولخص استراتيجيته ضمن خطاب ألقاه في الرياض خلال مايو (أيار) الماضي، شدد فيه على ضرورة أن تتولى دول الشرق الأوسط، ولا سيما دول الخليج وتركيا، إدارة شؤونها الداخلية والاضطلاع بدور أكبر في الأمن الإقليمي، مدعومة، عند الضرورة، بعمليات عسكرية أمريكية حاسمة. وفي المقابل، عرض على شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مكافآت اقتصادية وأمنية جديدة.

إلى جانب تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بصورة كبيرة مع الولايات المتحدة، منح الحلفاء العرب فرصة لتعميق علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل، على النحو الذي مهدت له اتفاقات أبراهام، وهي سلسلة من

حدود إسرائيل. وأبلغ
الشركاء الخليجين أن
نطاق التزامات الدفاع
الأمريكية داخل المنطقة
اتسع، ربما بصورة دائمة.
ويكفي المقارنة مع عام
٢٠١٩، عندما استهدفت
ميليشيات موالية لإيران

مصفاة نفط سعودية رئيسة. خلال ذلك الوقت لم يحرك
ترامب ساكناً، مما دفع دول الخليج إلى فقدان بعض
ثقتها في التزام الولايات المتحدة بأمنها. أما اليوم ومع
صدور الأمر التنفيذي، باتت تلك الدول تملك سبباً وجيهاً
للاعتقاد أن أي هجوم من هذا القبيل في المستقبل
سيقابل برد مختلف.

لم تكن تعهدات ترامب هذه أول التزام أمريكي
من نوعه تجاه الخليج. فخلال عام ٢٠٢٣، وقعت إدارة
بايدن «الاتفاق الشامل للتكامل الأمني والازدهار» بين
الولايات المتحدة والبحرين، الذي هدف إلى توفير إطار
عمل لانخراط الولايات المتحدة داخل المنطقة. وأسهم
الاتفاق في تعزيز المبادرات الاقتصادية والتكنولوجية
الجديدة بين البلدين، وتنظيم مناورات عسكرية مشتركة،
وتنسيق التخطيط الدفاعي، وزيادة تبادل المعلومات
الاستخباراتية. وفي ما يتعلق بالأمن المتبادل، شدد
الاتفاق على التشاور والاستجابات المشتركة بدلاً من الرد
الأمريكي الفوري والإلزامي على أي هجوم مسلح، سواءً
كان عسكرياً أو غير ذلك.

وعلى رغم أن كلاً من الاتفاق مع البحرين والأمير
التنفيذي في شأن قطر يفتقران إلى الوضوح القانوني
أو الاستمرارية المؤسسية التي تتمتع بها المعاهدات
المصدق عليها من مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن دلالاتهما
السياسية بالغة الأهمية، وإن كانت أكبر بكثير بالنسبة
إلى قطر. فللمرة الأولى منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، ربطت

وهناك قاسم
مشارك آخر بين
سياسات بايدن وترامب
في الشرق الأوسط:
فعلى رغم حصولها على
دعم كبير من الكونغرس
والرأي العام، فإنها
تسببت في توترات داخل

القواعد السياسية الأساس لكل منهما. فمع تفاقم الأزمة
الإنسانية في غزة، تعرض بايدن لانتقادات لاذعة من
شرائخ داخل الحزب الديمقراطي، انقلبت ضد إسرائيل.
أما ترامب، فواجه معارضة صاخبة من كثير في جناح
«أمريكا أولاً»، يريدون أن تكون الولايات المتحدة أقل
انخراطاً عسكرياً داخل الشرق الأوسط. ومع ذلك، ظل
كلا الرئيسين ملتزمين بمشاركة أمنية أمريكية قوية في
المنطقة.

خطوط حمراء جديدة

أصبحت دول الخليج محور النظام الإقليمي الجديد.
فلو لم يكن هناك رد أمريكي قوي، لكان من الممكن
أن يؤدي القصف الإسرائيلي للدوحة إلى إثارة الشكوك
في شأن التزام واشنطن تجاه الخليج والشرق الأوسط
بصورة عامة. لكن الهجوم تحول بدلاً من ذلك إلى محفز
دفع ترامب لإعادة تأكيد أهمية الخليج للأمنين الأمريكي
والإقليمي. في جوهر الأمر، أجبر هذا الحدث واشنطن
على الاعتراف بأن الردع داخل الخليج لم يعد يمكن
أن يقتصر على الوجود العسكري الأمريكي، ومبيعات
الأسلحة، والصفقات الاقتصادية، بل يتطلب إطاراً أكثر
تكاملاً واستدامة سياسياً.

عندما أصدر ترامب الأمر التنفيذي الذي تعهد فيه
الدفاع عن قطر، وجه رسالة إلى الشرق الأوسط بأسره
مفادها أن الخطوط الحمراء الأمريكية موجودة أبعد من

أثار الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب آمالاً كبيرة وتساؤلات خلال الوقت نفسه. وفسرته الدول الثلاث، وربما عن حق، على أنه دليل واضح على عزم الولايات المتحدة على الدفاع عن شركائها

تمهد هذه الخطوات الطريق لنظام جديد داخل الشرق الأوسط

في المنطقة ضد التهديدات التي تصدر من دول أو من جماعات غير حكومية. لكن في المقابل، أثار الغموض القانوني الذي يحيط بهذا التعهد مخاوف لدى القادة الخليجيين في شأن مدى استمراريته وقابليته للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، يمكن لإدارة أمريكية جديدة عام ٢٠٢٨ إلغاؤه بسهولة، وإن كان ذلك سيحمل أخطاراً جسيمة على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وقطر.

علاوة على ذلك، فإن إدارة ترامب لم توضح بعد بصورة كاملة ما إذا كان التعهد تجاه الدوحة يمثل تحولاً رسمياً في السياسة أم مجرد خطوة ارتجالية ظرفية. فليس واضحاً، على سبيل المثال، كيف يمكن أن تمنع وقوع سيناريو مشابه لذلك الذي واجهته قطر خلال سبتمبر الماضي. ففي حال حدوث هجوم مماثل، هل ستعمل الولايات المتحدة على اعتراض الصواريخ الإسرائيلية قبل أن تضرب الدوحة، أم ستكتفي بإخطار قطر بالهجوم في وقت أسرع؟ هل ستتخذ الولايات المتحدة إجراءات لكبح جماح إسرائيل، أقرب حلفائها في الشرق الأوسط؟ تشير سوابق التاريخ إلى أن الالتزامات الأمنية الأمريكية لا تتعلق عادة بالرد العسكري على حوادث منفردة، بل تهدف إلى ردع العدوان الواسع النطاق، مثل العدوان الذي شُن على الكويت عام ١٩٩٠، وتعزيز بيئات أمنية إقليمية تشجع على الاستقرار والقدرة على التنبؤ والسلام. وعندما اقتضت الضرورة، كبحت الولايات المتحدة جماح

الولايات المتحدة مصالحها بصورة صريحة بأمن دولة خليجية. وبهذه الخطوة، وضع ترامب معياراً جديداً للعلاقات الأمنية الأمريكية مع شركائه الخليجيين

والإقليميين. وأشارت السعودية بالفعل إلى أنها، عند زيارة ولي العهد السعودي للبيت الأبيض، قد تسعى إلى إبرام اتفاق دفاعي مماثل، على صورة أمر رئاسي يعد الهجوم على السعودية بمثابة هجوم على المصالح الأمريكية.

وسيكون هذا أقل طموحاً من الاتفاق الأمني الرسمي الذي سعى إليه ولي العهد قبل اندلاع الحرب في غزة. ففي عهد إدارة بايدن، كانت الولايات المتحدة تجري محادثات مع السعودية في شأن معاهدة دفاعية مصدق عليها من مجلس الشيوخ، من المرجح أنها كانت ستأتي مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مما يعني عملياً توسيع نطاق اتفاقات أبراهام لتشمل السعودية. لكن هذا النوع من الاتفاقات أجل نظراً إلى تعقيدات الوضع في غزة بعد الحرب. أما الآن، فبحسب رؤية الرياض وشركائها الخليجيين، فإن الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب في شأن قطر يمنح حماية أمريكية ملموسة، ويتجنب المفاوضات الطويلة والمعقدة التي قد تتطلبها المعاهدات الرسمية أو اتفاقات التطبيع مع إسرائيل. وبعبارة أخرى، فإن استجابة ترامب لأزمة الدوحة قد يرسى أساساً لهيكل أمني جديد داخل المنطقة، شريطة أن تقدم الولايات المتحدة الدعم اللازم لجعله ذا صدقية.

إمعان النظر في التفاصيل الدقيقة

بالنسبة إلى قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة،

نتيجة لتخطيط منسق ومدرّوس. ولم تضع الإدارة الثانية لترامب بعد عقيدة أمنية رسمية للمنطقة. واستطرداً، هناك أيضاً خطر أن تفرط الولايات المتحدة في التدخل. ففي غياب

بعد عامين من الحرب، بات خصومنا في الشرق الأوسط أضعف

بعض حلفائها في بعض الأحيان، مثلما حدث حينما هاجمت فرنسا والمملكة المتحدة قناة السويس عام ١٩٥٦، أو عندما هددت تركيا قبرص عامي ١٩٦٤ و١٩٧٤.

الوضوح، قد يسيء شركاء الخليج فهم التعهد باعتباره معادلاً للمادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي (الناتو)، التي تنص على أن أي هجوم مسلح على أحد الحلفاء يعد هجوماً على جميع الأعضاء. وقد يؤدي تباين الافتراضات والتقديرات في واشنطن وعواصم الخليج إلى سيناريوهات تُجر فيها الولايات المتحدة إلى نزاعات إقليمية، أو ربما الأسوأ من ذلك، أن تبدو وكأنها تتراجع عن التزاماتها في لحظات التصعيد. ولكي تجعل واشنطن التزامها تجاه قطر ذا صدقية، سيتعين عليها إضفاء طابع مؤسسي عليه بطريقة توازن بين الردع من جهة والمرونة السياسية والعسكرية من جهة أخرى.

كسب السلام

على رغم هذه التحديات، تمتلك الولايات المتحدة فرصة نادرة لإعادة تشكيل أمن الشرق الأوسط. فمع إضعاف الخصوم، وتمكين الشركاء، وتفعيل الدبلوماسية، بات بإمكان واشنطن صياغة النظام الإقليمي الناشئ بطرق كانت غير متاحة قبل أعوام قليلة. وبالاستناد إلى الضمانات الأمنية الجديدة تجاه دول الخليج، يمكن لإدارة ترامب، على سبيل المثال، إضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات دفاعية متعددة الأطراف بين دول الخليج (وربما إسرائيل)، أو توسيع نطاق اتفاقات أبراهام لتصبح منتدى سياسياً إقليمياً أوسع، أو الاستفادة من التعاون الأمني لتحفيز الاستثمار الاقتصادي وتعزيز التكامل مع

تعكس هذه التوترات معضلة أعمق. ففي السابق، كان شركاء الخليج يتأرجحون بين المطالبة بحماية أمريكية أكبر وبين فتح قنوات موازية مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا بحثاً عن بدائل. فعلى سبيل المثال، وقعت السعودية خلال سبتمبر الماضي اتفاقاً دفاعياً مع باكستان. ومع أن الأمر التنفيذي الجديد قد يقلل من الحاجة إلى البحث عن شركاء إضافيين، إلا أن ذلك يتوقف على مدى وضوح واشنطن في أن تعهداتها الأمني مدعوم بقوة حقيقية. ففي حال عدم تلبية توقعات قطر في شأن الرد على أي عدوان خارجي، فإن الولايات المتحدة تخاطر بخلق منطقة رمادية خطيرة تشعر فيها دول الخليج بأن الالتزامات الأمريكية قوية إلى حد لا يمكن التخلي عنها، لكنها في الوقت ذاته ضعيفة وغير كافية لمنع هذه الدول من السعي إلى صفقات بديلة قد تتعارض مع المصالح الأمريكية. في مثل هذا السيناريو، قد تجد واشنطن نفسها تتحمل المسؤولية من دون أن تملك النفوذ. قد تُلام على الأزمات الإقليمية، لكنها تفتقر إلى النفوذ اللازم للتأثير في سلوك شركائها. وسيكون التعامل مع هذه التوقعات اختباراً رئيساً للمهارة الدبلوماسية التي تتمتع بها الإدارة خلال الأشهر المقبلة.

كما أن النموذج الجديد المتعلق بالدوحة يحمل أخطاراً أخرى. فالضمانات المقدمة لقطر، وكذلك المواقف والاستراتيجية الأمريكية الأوسع في المنطقة، ما زالت تتسم إلى حد كبير بطابع تفاعلي أكثر من كونهما

داخل المنطقة، بما في ذلك داخل العراق ولبنان وسوريا واليمن. فعلى سبيل المثال، يمكنها أن تستخدم التزاماتها الجديدة تجاه قطر، وربما السعودية لاحقاً، لتشجيع الدوحة والرياض على

لعب دور أكثر فاعلية في منع الميليشيات من التدخل في مؤسسات الدولة العراقية، أو على المساهمة بصورة أكبر في إعادة إعمار لبنان.

أما في حال فشل الولايات المتحدة في المتابعة وتنفيذ التزاماتها، فقد تغلق نافذة الفرصة المتاحة لوضع المنطقة على مسار أفضل وأكثر استقراراً، مما سيخلف حلفاء محبطين، وخصوماً أكثر جرأة، وضرراً دائماً بصدقية واشنطن. لقد استثمرت واشنطن موارد هائلة في تحقيق الاستقرار داخل الشرق الأوسط، وهي الآن تواجه أخيراً اصطفاً إقليمياً يجعل تحقيق الأمن الدائم أمراً ممكناً. وسيكون من المؤسف حقاً ترك هذه الفرصة تضيع سدى.

***جيمس جيفري هو زميل بارز في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يشغل كرسيًا بحثياً يحمل اسم فيليب سولونديز. وخدم بصفته دبلوماسياً في وزارة الخارجية الأمريكية عبر سبع إدارات، وتولى بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ منصب المبعوث الخاص للولايات المتحدة في الملف السوري والمبعوث الخاص للتحالف الدولي ضد تنظيم «داعش».**

***إليزابيث دينت هي زميلة بارزة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وتشغل كرسي ناثان وإيستر ك. فاغرر البحثي. شغلت سابقاً منصب مديرة شؤون الخليج وشبه الجزيرة العربية في مكتب وزير الدفاع الأمريكي.**

هناك قاسم مشترك آخر بين سياسات بايدن وترامب في الشرق الأوسط

الدول التي ترغب في الانضمام إلى الترتيبات الأمنية المتوافقة مع الولايات المتحدة. لقد شعرت دول الخليج بالاستياء من إسرائيل بسبب حربها في غزة وهجومها على قطر.

لكنها تدرك خلال الوقت نفسه أن الخليج أصبح أكثر أماناً من خلال إضعاف القدرات العسكرية لإيران ووكلائها.

ويذكر أن الولايات المتحدة سبق أن أتاحت لها فرص لإعادة تشكيل النظام في الشرق الأوسط، عام ١٩٧٤ بعد حرب يوم الغفران، وعام ١٩٩١ بعد تحرير الكويت. ففي كلتا الحالتين، تمكنت التحالفات التي قادتها واشنطن من هزيمة الأطراف التي تسببت في النزاعات الإقليمية، وتبعت ذلك مبادرات دبلوماسية كبرى، شملت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، ومؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاقات أوسلو. غير أن حكومات المنطقة فشلت في ترسيخ السلام بصورة دائمة خلال تلك الفترات. ولا تزال هناك تحديات مماثلة في المستقبل، وينبغي على واشنطن وشركائها داخل المنطقة اليوم محاولة تجنب تكرار تلك التجارب، وتحويل الاستقرار الذي برز مؤقتاً إلى وضع طبيعي جديد.

كما أنها أيضاً لحظة سانحة للولايات المتحدة لإعادة تقييم وتحديد وضعها العسكري في الشرق الأوسط. فمع تراجع الحاجة إلى انتشار عسكري واسع النطاق، تستطيع واشنطن أن تعتمد مجدداً على سياسة إبراز القوة الاستراتيجية من خلال قدرات الاستجابة السريعة والتموضع المتقدم للقوات، إلى جانب توسيع التكامل والتشغيل البيني العسكري بين شركائها الإقليميين. وبالقدر نفسه من الأهمية، يمكن للولايات المتحدة أن تستغل نفوذها المتجدد لمعالجة التوترات المستمرة



عن خطة السلام «السريّة» لإنهاء الحرب في أوكرانيا

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

سُربت مسودة خطة السلام الأمريكية الروسية على نطاق واسع، التي تقترح تسليم مناطق من إقليم دونباس الصناعي شرقي أوكرانيا، الخاضع للسيطرة الأوكرانية، لتصبح بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة روسيا.

إنها خطة أمريكية جديدة مكونة من ٢٨ بندا تطرح مسارا مختلفا لوقف الحرب في أوكرانيا، مستندة إلى مزيج من الضغوط السياسية وترتيبات أمنية وتنازلات قد تثير جدلا بشأن فرص تنفيذها.

ووفق المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارولان ليفيت، فإن المبعوث الدبلوماسي ستيف ويتكوف ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو عملا «بتكتم» على هذه الخطة مدة شهر تقريبا. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إنه سيناقشها مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب «في الأيام المقبلة».

النص الكامل لخطة ترامب

فيما يأتي ما جاء في الخطة التي تضم ٢٨ نقطة:

١. تأكيد سيادة أوكرانيا.
٢. إبرام اتفاقية عدم اعتداء شاملة بين روسيا وأوكرانيا وأوروبا. وبذلك تُعتبر جميع نقاط الغموض التي ظلت عالقة على مدى الثلاثين عاما الماضية قد سُويت.
٣. يُتوقع من روسيا ألا تهاجم الدول المجاورة، ومن حلف الناتو ألا يتوسع.
٤. سيُجرى حوار بين روسيا وحلف الناتو، بوساطة الولايات المتحدة، لحل جميع القضايا الأمنية وتهيئة الظروف لخفض التصعيد.
٥. ستحصل أوكرانيا على ضمانات أمنية موثوقة.
٦. سيُحدد عدد القوات المسلحة الأوكرانية بـ ٦٠٠ ألف جندي.
٧. توافق أوكرانيا على تضمين دستورها عدم انضمامها إلى حلف الناتو، ويوافق الناتو على تضمين بند في نظامه الأساسي ينص على عدم دمج أوكرانيا مستقبلا.
٨. يوافق الناتو على عدم نشر قوات في أوكرانيا.
٩. ستتمركز طائرات مقاتلة أوروبية في بولندا.
١٠. ستحصل الولايات المتحدة على تعويض عن الضمانات الأمنية.
- في حال قامت أوكرانيا بمهاجمة روسيا، ستفقد هذه الضمانات. وفي حال مهاجمة روسيا لأوكرانيا، بالإضافة إلى الرد العسكري المنسق والحاسم، سيُعاد فرض جميع العقوبات الدولية عليها، ويُلغى الاعتراف بالأراضي الجديدة، وجميع المزايا الأخرى لهذه الاتفاقية. وإذا أطلقت أوكرانيا صاروخا على موسكو أو سانت بطرسبرغ دون سبب وجيه، فستُعتبر الضمانات الأمنية لاغية.
١١. أوكرانيا مؤهلة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وستستفيد من أفضلية في الدخول إلى السوق الأوروبية على المدى القصير ريثما يتم النظر في هذه المسألة.
١٢. اعتماد حزمة إجراءات عالمية قوية لإعادة إعمار أوكرانيا، تشمل إنشاء صندوق للتنمية وإعادة بناء البنية التحتية للغاز وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الحرب، وتطوير بنية تحتية جديدة واستئناف استخراج المعادن والموارد الطبيعية، وكل ذلك مصحوب ببرنامج تمويل خاص يعده البنك الدولي.
١٣. سيُعاد إدماج روسيا في الاقتصاد العالمي، مع إجراء مناقشات حول رفع العقوبات، والانضمام مجددا إلى مجموعة الثماني، وإبرام اتفاقية تعاون اقتصادي طويل الأجل مع الولايات المتحدة.
١٤. ستُستثمر ١٠٠ مليار دولار من الأصول الروسية المجمدة في مشاريع تقودها الولايات المتحدة لإعادة الإعمار والاستثمار في أوكرانيا، مع حصول الولايات المتحدة على ٥٠٪ من الفوائد. ستُضيف أوروبا ١٠٠ مليار دولار لزيادة حجم الاستثمارات المتاحة لإعادة إعمار أوكرانيا. وسيتم الإفراج عن الأموال الأوروبية المجمدة، بينما يُستثمر ما تبقى من الأموال الروسية المجمدة في آلية استثمار أمريكية روسية منفصلة.
١٥. ستُنشأ مجموعة عمل أمنية أمريكية روسية مشتركة لتعزيز وضمان الامتثال لجميع بنود هذه الاتفاقية.

١٦. ستُرسخ روسيا قانونيا سياسة قائمة على عدم الاعتداء تجاه أوروبا وأوكرانيا.
١٧. ستتفق الولايات المتحدة وروسيا على تمديد سريان معاهدات حظر الانتشار النووي والسيطرة عليه، بما في ذلك معاهدة ستارت ١.
١٨. توافق أوكرانيا على ألا تكون دولة حائزة على السلاح النووي وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
١٩. ستُشغل محطة زابوريجيا للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيتم تقاسم الكهرباء المنتجة بالتساوي بين روسيا وأوكرانيا.
٢٠. يلتزم كلا البلدين بتنفيذ برامج تعليمية في المدارس والمجتمع تهدف إلى تعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين.
٢١. سيتم الاعتراف بشبه جزيرة القرم ولوغانسك ودونيتسك كأراضٍ روسية بحكم الأمر الواقع، بما في ذلك من قبل الولايات المتحدة. سيتم تجميد وضع خيرسون وزابوريجيا على طول خط التماس، مما يُشكل فعليا اعترافا بحكم الأمر الواقع بهذا الخط. ستتخلى روسيا عن الأراضي المتبقية التي تسيطر عليها خارج المناطق الخمس. ستسحب القوات الأوكرانية من الجزء الذي تسيطر عليه حاليا في منطقة دونيتسك، وستستخدم هذه الأراضي لاحقا لإنشاء منطقة عازلة.
٢٢. بعد الاتفاق على الترتيبات المتعلقة بالأراضي مستقبلا، تلتزم روسيا الاتحادية وأوكرانيا بعدم تغيير هذه الترتيبات بالقوة. ولن تبقى أي ضمانات أمنية سارية في حال الإخلال بهذا الالتزام.
٢٣. لن تمنع روسيا أوكرانيا من استخدام نهر دنيبر لأغراض تجارية، وستُبرم اتفاقيات بشأن النقل الحر للحبوب عبر البحر الأسود.
٢٤. ستُشكل لجنة إنسانية لمعالجة القضايا المتعلقة بتبادل الأسرى، وإعادة الرفات، وعودة الرهائن والمعتقلين المدنيين، وتنفيذ برنامج للم شمل العائلات.
٢٥. ستجري أوكرانيا انتخابات خلال ١٠٠ يوم.
٢٦. يُمنح جميع الأطراف المشاركين في هذا النزاع عفوا كاملا عن أفعالهم خلال الحرب، ويلتزمون بعدم تقديم أي مطالبات أو النظر في رفع أي شكاوى في المستقبل.
٢٧. سيكون هذا الاتفاق ملزما قانونا. وسيُراقب تنفيذه ويضمنه مجلس السلام، برئاسة الرئيس دونالد ترامب. وستُفرض عقوبات على أي انتهاكات.
٢٨. بمجرد قبول جميع الأطراف لهذه المذكرة، يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ فور انسحاب الطرفين إلى النقاط المتفق عليها لبدء تنفيذ الاتفاق.

ما الذي لا تتضمنه الخطة؟

أشار محللون إلى أن الخطة لا تطلب فرض قيود على أسلحة الجيش الأوكراني أو صناعتها العسكرية، رغم وجود بند ينص يقول: «إذا أطلقت أوكرانيا صاروخاً على موسكو أو سانت بطرسبرغ فستعتبر الضمانات

الأمنية لاغية».

لكنها لا تضع قيوداً على الأسلحة بعيدة المدى التي تعمل أوكرانيا على تطويرها - مثل صواريخ فلامنغو ولونغ نبتون.

هل هذه خطة سلام نهائية؟

تتطلع الولايات المتحدة إلى المضي قدماً بسرعة وفق «جدول زمني صارم» مع هذه الخطة، إذ تشير تقارير إلى أن أوكرانيا لديها مهلة حتى عيد الشكر في أواخر الأسبوع المقبل للموافقة عليها. وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، الذي شارك في صياغة الخطة، وصفها بأنها «قائمة من الأفكار المحتملة لإنهاء هذه الحرب»، فيما قال وزير الخارجية الألماني، يوهان فاديغول، إنه لا يرى النقاط الـ ٢٨ كخطة نهائية، بعد أن تحدث إلى المسؤول الأمريكي الرئيسي الآخر المعني بالخطة، مبعوث ترامب، ستيف ويتكوف. غير أنه في بعض النواحي، تبدو مسودة الخطة وكأنها عمل قيد التطوير، إذ لم تعد بعض التفاصيل التي تسربت إلى المواقع الإلكترونية الأمريكية الخميس واضحة.

هل تمثل الخطة قائمة رغبات بوتين؟

يُعتقد أن كيريل ديميترييف، المبعوث الخاص لبوتين، أمضى ٣ أيام مع ويتكوف في مناقشة هذه الخطة، ما أثار تكهنات بشأن صفقة مُعدة مسبقاً لتناسب موسكو. وكان رد فعل روسيا حذراً حتى الآن، لكن بوتين صرح بأنها قد تشكل «أساساً» لتسوية سلمية. وتسليم الأراضي الأوكرانية إلى روسيا، حتى في منطقة منزوعة السلاح، هو أكبر علامة على الميل نحو الرواية الروسية، لكن تجميد الخطوط المواجهة في الجنوب قد يكون صعباً بالنسبة للكرملين الذي ضم خيرسون وزابورجيا في دستوره. وأحد المقترحات يشير إلى «الاتفاق على رفع العقوبات على مراحل وعلى أساس كل حالة على حدة»، وهو ما قد تعتبره موسكو بطيئاً للغاية. لكن خطة «العفو الكامل» عن جميع الأطراف ستلقى قبولاً في موسكو ورفضاً شديداً في كييف والعواصم الأوروبية. أشار مراقبون إلى أنه رغم ظهور تنازلات كبرى لصالح بوتين، فإن بعض المتطلبات المتعلقة بحلف الناتو قد تكون غامضة جداً بالنسبة للكرملين. وتطالب روسيا باستمرار بضرورة أن تعالج أي خطة سلام ما تعتبره «الأسباب الجذرية» للحرب. ومن هذه الأسباب وقف توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية، وهو ما يبدو أن مسودة الخطة تتناوله. وبعض النقاط الـ ٢٨ في المسودة تُشير أيضاً إلى مزاعم روسيا بشأن التمييز ضد السكان الناطقين بالروسية في أوكرانيا، دون أن تؤيدها صراحة. وهناك نقطة واحدة واضحة لكنها متوازنة: «سيتفق البلدان على إلغاء جميع التدابير التمييزية وضمان

حقوق وسائل الإعلام والتعليم الأوكرانية والروسية».

وهناك محاولة أخرى واضحة لتحقيق العدالة تأتي من اقتراح توزيع الكهرباء المولدة من محطة زابوريغيا للطاقة النووية التي تحتلها روسيا - وهي الأكبر في أوروبا - «بالتساوي بين روسيا وأوكرانيا».

ترامب: خطتي لإنهاء حرب روسيا وأوكرانيا «ليست العرض النهائي»

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن أن إدارته تسعى لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية عبر خطة تتضمن تنازلات أوكرانية واعتراف بضم روسيا لأراضٍ، لكنها ليست العرض النهائي.

القادة الأوروبيون يرحبون بالخطة كأساس للمفاوضات لكنهم يرون أنها تحتاج إلى مزيد من العمل ويرفضون تغيير حدود أوكرانيا بالقوة. مجلس الشيوخ الأمريكي أعرب عن قلقه من التنازلات المقترحة ودعا لدعم أوكرانيا بقوة. وأضاف ترامب، للصحافيين، السبت: «يجب أن تنتهي الحرب بطريقة أو بأخرى». وأجاب بـ«لا» عندما سُئل عما إذا كان هذا عرضه النهائي لأوكرانيا.

ونقل موقع (أكسيوس) الإخباري، في وقت سابق السبت، إن الولايات المتحدة ستجري محادثات في جنيف مع أوكرانيا ودول الاتحاد الأوروبي حول خطة ترامب.

أوروبا تبحث الرد

وقال قادة أوروبيون وغربيون، السبت، إن خطة السلام الأمريكية تمثل أساساً لمحادثات إنهاء الحرب الروسية في أوكرانيا، لكنها تحتاج إلى «عمل إضافي»، وذلك في إطار الجهود الغربية للتوصل إلى اتفاق أفضل لكيف قبل الموعد النهائي يوم الخميس.

وخلال اجتماعهم على هامش قمة مجموعة العشرين، سارع القادة الأوروبيون والغربيون إلى صياغة رد منسق على طلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أوكرانيا قبول خطته للسلام مع روسيا، المكونة من ٢٨ نقطة، بحلول يوم الخميس.

واتفق القادة على أن يجتمع مستشارو الأمن القومي من الترويكا الأوروبية، وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا، مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأوكرانيا في جنيف، الأحد، لإجراء مزيد من المناقشات. وذكرت مصادر دبلوماسية أن إيطاليا سترسل أيضاً مسؤولاً.

ووجهت عواصم أوروبية كثيرة انتقادات متفاوتة للخطة الأمريكية، التي تؤيد المطالب الروسية الرئيسية، إذ حاول القادة الموازنة بين الإشادة بترامب لمحاولته إنهاء القتال وإدراكهم في الوقت نفسه أن بعض بنود اقتراحه غير مقبولة لكيف.

وقال قادة الاتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وهولندا وإسبانيا وفنلندا وإيطاليا واليابان والنرويج «تتضمن المسودة الأولية للخطة المكونة من ٢٨ نقطة عناصر مهمة ستكون أساسية لتحقيق سلام عادل ودائم». وأوضحت الدول في بيان «نعتقد أن المسودة تمثل أساساً يتطلب عملاً إضافياً».



الغرور السياسي بمنطق: إما أَلعب أو افسد اللعبة

***د.يوسف غوران**

عندما كنّا أطفالاً في مدينة كركوك، كانت لنا جيرة طيبة مع عدد من العائلات التركمانية، وكنا نمضي أوقاتاً طويلة في اللعب مع أطفالهم. وكثيراً ما كان بعض أولئك الأطفال يستخدمون عبارة تركمانية شائعة آنذاك: «يان ئۆينهەرم، يان زيفلهەرم»، والتي تعني: «إمّا أن أَلعب أو أفسد اللعب».

وكان معنى العبارة واضحاً لنا كسلوك يعكس رغبة واضحة في فرض قواعد اللعبة بما يتوافق مع أهوائهم، بحيث إذا لم تجرِ اللعبة بالطريقة التي يريدونها، فإنهم يلجؤون إلى إفسادها بالكامل وحرمان الآخرين من الاستمرار.

واليوم، وللأسف، نرى هذا المنطق نفسه يتكرر في الساحة السياسية داخل إقليم كردستان. فبعض الشخصيات السياسية تتعامل مع ملف تشكيل الحكومة بذات العقلية، وكأنها تقول: «إمّا أن تقبلوا بتصوّرنا وشروطنا لتشكيل الحكومة... أو سنعطّل العملية برمتها ونعود إلى نقطة الصفر ونتجه نحو انتخابات جديدة!»

لقد اثبتت التجارب والوقائع ان الغرور والتعنت السياسي لا يمكن أن يفضي إلى وحدة وطنية فمن يريد وحدة الصّف حقاً، عليه أن يراجع طريقة تفكيره، وأسلوب سلوكه السياسي، وأن يدرك أن المشاركة وبناء التوافق لايعديان الهيمنة ولا تفصيل الحكومة على مقاس طرف واحد.

وإذا تريدون تغيير قواعد اللعبة السياسية وفق أهوائكم، فينبغي أن لاتستغربوا من مراجعة الطرف المقابل لحساباته أيضاً بالطريقة التي يراها مناسبة، فالسياسة لا يمكن أن تُدار بمنطق: «أَلعب وحدي، أو أُسقط اللعبة على الجميع».

أما الاتحاد الوطني الكوردستاني، فإنه يضع في مقدمة أولوياته حقوق المواطنين ومصالحهم الأساسية، ويتمسك بال مسار الديمقراطي والانتخابي، لأنه—وعلى عكس بعض الأطراف—لم يتراجع يوماً عن خوض الانتخابات، بل عزز ثقله الشعبي وزاد من مقاعده وأصواته خلال السنوات الثلاث الماضية، وهذا موقف يعكس ثقة الناس، واستمرار الاتحاد في أداء دوره الوطني بعيداً عن منطق الاشتراط السياسي الضيق.